مجلة التجارة والتمويل

https://caf.journals.ekb.eg/

كلية التجارة – جامعة طنطا

العدد : الثانى

يونيو ٢٠٢٣

دور السياسة المالية في تنمية القطاع الزراعي المصري في ظل المتغيرات الإقتصادية الدولية

Role of Fiscal Policy in Developing the Egyptian agricultural sector in light of international Economic Variables

الباحث الإقتصادي / حسام محمد أحمد محمود الفلاح

محاسب أول ـ الهيئة العامة للتحكيم و إختبارات القطن – وزارة التجارة و الصناعة

husamelfalah@gmail.com

01005879089

الأستاذ الدكتور / محمد ناظم محمد حنفي

أستاذ الإقتصاد ـ كلية التجارة جامعة طنطا

mohamed.hanfy@commerce.tanta.edu.eg

الأستاذ الدكتور / منال محمد الحسانين عفان

أستاذ الإقتصاد ـ كلية التجارة جامعة طنطا

manal.afan@commerce.tanta.edu.eg

الأستاذ الدكتور / مصطفي السيد شلبي الشعرواي

أستاذ الإقتصاد ـ كلية التجارة جامعة طنطا

mostafa.elshaarawi@commerce.tanta.edu.eg

مستخلص:

إن الهدف الرئيسي لهذا البحث يتمثل في دراسة دور السياسة المالية المتمثلة في الإنفاق الحكومي والضرائب في تنمية القطاع الزراعي المصري في ظل المتغيرات الإقتصادية الدولية (منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي). و قد إعتمد البحث على المنهج التحليلي في تحليل السياسات الإقتصادية المستخدمة في القطاع الزراعي المصري و مدي تأثرها بالمتغيرات الإقتصادية الدولية في الفترة الزمنية ١٩٨٠-٢٠٢٠.

وقد اعتمد البحث على فرض رئيسي هو أن السياسة المالية لها أثر إيجابي في تنمية القطاع الزراعي المصري في ظل سياسات المتغيرات الإقتصادية الدولية الذي تضمن فرضين فرعيين الأول أن الإنفاق العام له أثر إيجابي في تنمية القطاع الزراعي المصري في ظل سياسات المتغيرات الإقتصادية الدولية والثاني أن الضرائب لها أثر إيجابي في تنمية القطاع الزراعي المصري في ظل سياسات المتغيرات الإقتصادية الدولية , وللتحقق من هذا الفرض تضمن البحث استعراض السمات العامة للقطاع الزراعي المصري , و دور السياسات المالية في القطاع الزراعي المصري , من خلال أثر منظمة التجارة العالمية و صندوق النقد الدولي. و كذلك تجارب الدول الناجحة في تنمية القطاع الزراعي و ذلك لإقتراح إستراتيجية ملائمة لتنمية القطاع الزراعي المصري.

وقد توصل البحث الى نتائج هامة تتمثل في قصور السياسة المالية متمثله في ضعف الإنفاق العام و إتباع سياسة ضريبية غير فعالة في تنمية القطاع الزراعي المصري . وفيما يخص أثر المتغيرات الاقتصادية الدولية أوضح البحث نتائج أهمها أن إتباع السياسات الإنكماشية التقشفية أدى إلى تهميش القطاع الزراعي المصري. ويوصي الباحث على المستوى الإجرائي بضرورة زراعة المحاصيل الأساسية (الفول – القمح – الذرة – الأرز) دون الأخذ في الإعتبار الجدوي الإقتصادية لتلك الزراعة بل و السعي إلى تصديرها جنبا إلى جنب مع تحقيق هدف الأمن الغذائي. على المستوى العلمي لابد أن يتم تطوير مراكز البحوث الزراعية بما يتيح لها مواكبه التطور الكبير في الهندسة الوراثية للبذور الزراعية و عدم الإكتفاء بإستيراد البذور و زراعتها فقط. على المستوى النظري لابد من إجراء الدراسات والأبحاث التحليلية لمتابعة فجوة الإنتاج و الإستهلاك و مدي تأثرها بالإجراءات التي سيتم تطبيقها.

كلمات أساسية:

السياسة المالية ، المتغيرات الإقتصادية الدولية، تنمية القطاع الزراعي ، مصر.

Abstract :

The main objective of this research is to study the role of fiscal policy represented in government spending and taxes in the development of the Egyptian agricultural sector in light of international economic changes (the World Trade Organization and the International Monetary Fund). The research relied on the analytical approach in analyzing the economic policies used in the Egyptian agricultural sector and the extent to which they were affected by international economic changes in the time period 1980-2020.

The research relied on a main hypothesis that fiscal policy has a positive impact on the development of the Egyptian agricultural sector in light of the policies of international economic changes, which included two sub-hypotheses. The first is that public spending has a positive impact on the development of the Egyptian agricultural sector in light of the policies of international economic changes. A positive impact on the development of the Egyptian agricultural sector in light of the policies of international economic changes, and to verify this hypothesis, the research included a review of the general features of the Egyptian agricultural sector, and the role of financial policies in the Egyptian agricultural sector, through the impact of the World Trade Organization and the International Monetary Fund. As well as the experiences of successful countries in the development of the agricultural sector in order to propose an appropriate strategy for the development of the Egyptian agricultural sector.

The research has reached important results represented in the shortcomings of the fiscal policy represented in the weakness of public spending and the adoption of an ineffective tax policy in the development of the Egyptian agricultural sector. With regard to the impact of international economic changes, the research showed results, the most important of which is that the adoption of deflationary austerity policies led to the marginalization of the Egyptian agricultural sector. The researcher recommends at the procedural level the necessity of cultivating basic crops (beans - wheat - corn - rice) without taking into account the economic feasibility of such agriculture, but rather seeking to export it along with achieving the goal of food security. On the scientific level, agricultural research centers must be developed to allow them to keep pace with the great development in genetic engineering of agricultural seeds and not be satisfied with importing seeds and planting them only. On the theoretical level, studies and analytical research must be conducted to follow up the production and consumption gap and the extent to which it is affected by the measures that will be applied.

key words:

Fiscal policy, international economic variables, agricultural sector development, Egypt.

١ – الإطار العام للبحث

(١/١) مقدمة البحث:

يمثل القطاع الزراعى أحد أعمده الإقتصاد المصرى الذى يجب الإهتمام به و تنميته و تطويره و تحقيق الإستفادة المثلى منه للنهوض بالإقتصاد المصرى. و تبلغ نسبة العاملين فى القطاع الزراعى (٢٠.١٠٪) من إجمالى عدد المشتغلين عام ٢٠٢٠. و ذلك برغم أن المساحة المنزرعة تمثل نسبة (٣.٧٩ %) فقط من مساحة مصر الكلية التى تقدر ٢٤٦ مليون فدان. وفقا للجهاز المركزى للتعبئة العامة و الإحصاء , حيث أن المساحة المنزرعة (٢٠٢٠/٢٠١٩) ٩.٣٣٢ مليون فدان. وقد بلغت مساهمة قطاع الزراعة المصري بنسبة ١٢.١٠ %من الناتج المحلى الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج بالأسعار الجارية عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ بمعدل نمو حقيقي حوالي ٣.٣ % (الكتاب الإحصائي السنوي , الجهاز المركزى للتعبئة العامة و الإحصاء , ديسمبر ٢٠٢١). و قد عاصر القطاع الزراعي المصري العديد من سياسات المتغيرات الإقتصادية الدولية , سيتم حصر البحث في سياسات منظمة التجارة العالمية و صندوق النقد الدولي.

تعتمد تنمية القطاع الزراعي المصري على العديد من العوامل التي قد تؤثر في عملية التنمية الهيكلية للقطاع , حيث يؤثر حجم الإنفاق العام علي القطاع الزراعي المصري و الهيكل الضريبي المستخدم في تعزيز تنمية القطاع الزراعي المصري و التي تمثل أهم أدوات السياسات المالية , و يعتبر من أهم أهداف السياسة المالية تحقيق الإستقرار الإقتصادي مما يعزز التنمية الإقتصادية. مع الأخذ في الإعتبار عدم إنعزال جمهورية مصر العربية عن دول العالم , وقد إنضمت جمهورية مصر العربية لعضوية صندوق النقد الدولي في عام ١٩٤٥ , مما يتيح لصندوق النقد الدولي كأحد المتغيرات الإقتصادية الدولية , بمراقبة السياسة المالية للدول الأعضاء على المستويين المحلى و الدولي , و تقديم المشورة بشأن إجراء تعديلات عليها. و كذلك تقديم الإقراض للدول الأعضاء التى تمر بمشكلات الإقتصادية , بغرض تحقيق التنمية الإقتصادية. و أيضا إنضمام جمهورية مصر العربية إلي منظمة التجارة العالمية كأحد المتغيرات الإقتصادية الدولية في عام ١٩٩٥ , متضمنا إتفاق الزراعة الذي يعني بإنشاء نظام للتجارة في المنتجات الزراعية يعتمد على قوى السوق , من خلال تفاوض حول عدد من الإلتزامات متعلقة بالدعم و الحماية و الوصول إلى الأسواق (قرار رقم ٧٢ لسنة ١٩٩٥, ص ص ٤٧: ٤٨). الأمر الذي يجعل المتغيرات الإقتصادية الدولية المتمثلة في صندوق النقد الدولي و منظمة التجارة العالمية تؤثر على دور السياسات المالية في تنمية القطاع الزراعي المصري من خلال التأثير على أدواتها كحجم الإنفاق العام و الهيكل الضريبي.

(٢/١) مشكلة البحث:

ومن خلال الاصلاحات التى تحدث فى الاقتصاد المصرى – التى تتمثل فى التحرير الاقتصادى – وزيادة دور صندوق النقد الدولى فى توجيه السياسات الإقتصادية للدولة , ومشاركة الدولة المصرية فى الإتفاقات الدولية فى سبيل تحرير تجارة السلع و الخدمات بما يحقق للدولة أفضل إستخدام للموارد المتاحة لديها . من خلال سياسات التثبيت الإقتصادى و سياسات التكيف الهيكلى التى يعتقد أن من شأن إتباع تلك السياسات أن تسهم فى معالجة الإختلالات الإقتصادية فى الإقتصاد المصرى. حيث تعزز تلك السياسات الإقتصادية التوجه نحو اقتصاد السوق و تقليص دور الدولة فى النشاط الإقتصادى بهدف تطوير و تنمية قطاعات الإنتاج السلعى و الخدمى. الأمر الذى نتج عنه إتخاذ الدولة لعدة سياسات إقتصادية أبرزها (طلبة , ٢٠٠٣): ١) إلغاء التوريد الإجبارى و التسعير الحكومى و تحديد المساحات المنزرعة , إلغاء الدعم على مستلزمات الإنتاج الزراعى. ٢) السماح للقطاع الخاص بتصدير و إستيراد الحاصلات الزراعية و مستلزمات الإنتاج الزراعى.٣) تحويل بنك التنمية و الإئتمان الزراعى (البنك الزراعى المصرى حاليا) من مستورد و موزع لمستلزمات الإنتاج الزراعى إلى بنك لتمويل المشروعات الزراعية.٤) تعديل سعر الفائدة على القروض الزراعية ليعكس سعر الفائدة التجارى.و بالتالى أصبح تدخل الدولة بهدف التوجيه و الارشاد و إتاحة المعلومات و إجراء البحوث , دون إلزام منها للمنتجين بتحديد نوعية أو المساحة المنزرعة للمحاصيل الزراعية. و وفقا لتقرير عن التنمية فى العالم ١٩٩٧ الخاص بدور الدولة فى عالم متغير أوضح أن السياسات الإقتصادية تعتبر من أهم الآليات لتحقيق الأهداف المطلوبة فى إطار العولمة الإقتصادية (تقرير التنمية , ١٩٩٧ , ص ١٣).

إن القطاع الزراعي المصري أساس التنمية الإقتصادية في مصر و يتم الإعتماد عليه جزئيا في تحقيق الأمن الغذائي, و فى إطار المشاكل التى يعانى منها القطاع الزراعي المصري و تباين الأدب الإقتصادى بشأن أسباب تلك المشاكل و هل تعود إلى وجود العديد من الكيانات الدولية المؤثرة على سياسات هذا القطاع أم لفشل التوجية الحكومى و السياسات المالية المستخدمة , لذا وجب الإهتمام بتقييم السياسات المؤثرة في تنمية القطاع و تأثرها بسياسات المتغيرات الإقتصادية الدولية (منظمة التجارة العالمية و صندوق النقد الدولي) , حيث تتمثل مشكلة البحث فى تقييم السياسة المالية المستخدمة لتنمية القطاع الزراعي المصري فى إطار المتغيرات الإقتصادية الدولية. و يمكن تجزئة هذا السؤال إلى أسئلة فرعية هي: ماهو مفهوم السياسة المالية المحلية المستخدمة في تنمية القطاع الزراعي المصري؟ ما هى السياسات الاقتصادية العالمية للمنظمات الدولية؟ ما أوجه الإنسجام أو التعارض بين كلا من هذه السياسات الاقتصادية؟ ما هى انعكاسات النظام الجديد للتجارة العالمية على قطاع الزراعة فى جمهورية مصر العربية؟

(١/٣) أهمية البحث :

أولا: الأهمية النظرية: – توضيح حجم مساهمة القطاع الزراعي المصري في التنمية الإقتصادية. – استعراض السياسة المالية المختلفة المحلية التى اتبعتها الدولة في القطاع الزراعي المصري. – استعراض تجارب الدول الأخري الناجحة في تنمية القطاع الزراعي.– إقتراح إستراتيجية لتنمية القطاع الزراعي المصري.

ثانيا : الأهمية التطبيقية: – إظهار النتائج الحقيقية لقطاع الزراعة المصري و تأثرها بالسياسة المالية المحلية و التغيرات العالمية. – مساعدة صانعي السياسات الإقتصادية في تقييم السياسات الحالية المستخدمة في تنمية القطاع الزراعي المصري. و مساعدة الباحثين في تحليل السياسات الإقتصادية الخاصة بالقطاع الزراعي المصري.– الإشارة إلى المشروعات الزراعية المخطط لها من قبل الدولة المصرية لتنمية القطاع الزراعي المصري في خطة التنمية المستدامة ٢٠٣٠, في ظل الإستراتيجية المقترحة.

(٤/١) أهدف البحث :

يتمثل الهدف الرئيسي للبحث في تحديد دور السياسة المالية في تنمية القطاع الزراعي المصري في ظل المتغيرات الإقتصادية الدولية و سوف يتم تحقيق هذا الهدف من خلال تحقيق الأهداف الفرعية التالية: ١) تحديد السمات العامة للقطاع الزراعي المصري , و أهم المشاكل التى يتعرض لها القطاع الرزاعي المصري. ٢) تحديد دور السياسات المالية المستخدمة في القطاع الزراعي المصري.٣) توضيح آثر منظمة التجارة العالمية و صندوق النقد الدولي على تنمية القطاع الزراعي المصري.٤) دراسه حالات بعض الدول الناجحة في تنمية القطاع الزراعي و محاولة الإستفادة منها بوضع إستراتيجية ملائمة لتنمية القطاع الزراعي المصري.

(٥/١) المنهج المستخدم في البحث :

يعتمد البحث على المنهج التحليلي , و يعتمد على دراسة و تحليل السياسة المالية المستخدمة في القطاع الزراعي من خلال بيانات القطاع الزراعي المصري , و ربط النتائج بالأسباب لتفسير الظواهر الإقتصادية.

(٦/١) فروض البحث :

الفرض الرئيسي : السياسة المالية لها أثر إيجابي فى تنمية القطاع الزراعى المصري في ظل سياسات المتغيرات الإقتصادية الدولية , و يمكن تجزئتة إلى:

الأول: الإنفاق العام له أثر إيجابي فى تنمية القطاع الزراعى المصري في ظل سياسات المتغيرات الإقتصادية الدولية.

الثاني: الضرائب لها أثر إيجابي في تنمية القطاع الزراعي المصري في ظل سياسات المتغيرات الإقتصادية الدولية.

(١/٧) نطاق البحث :

النطاق المكانى : جمهورية مصر العربية. , النطاق الزمانى : فترة البحث (١٩٨٠ – ٢٠٢٠).

(١/٨) الدراسات السابقة:

- دراسة (Zavale, etal,2011): إستهدفت الدراسة هيكل و إتجاهات الإنفاق العام على الزراعة فى موزمبيق – ركزت الدراسة على هيكل الإنفاق العام و إتجاهاته الخاصة بتنمية القطاع الزراعى و تقييم مدى توافق هيكل الإنفاق العام مع سياسات و إستراتيجيات القطاع الزراعى فى موزمبيق , مستخدما الحسابات القومية كمصدر للبيانات , فترة الدراسة من ٢٠٠١ إلى ٢٠٠٧ , وجد أن القطاعات ذات الأولوية فى الإنفاق العام هى التعليم بنسبة ١٩٪ , يليها البنية التحتية بنسبة ١٥.٢٪ , تليها الصحة بنسبة ١١.٨٪ و تأتي الزراعة بنسبة ٧.٨٪ , و من خلال هذه المؤشرات أفترض أن هيكل تخصيص الميزانية و الإنفاق العام مؤشر جيد لأولويات السياسات الإقتصادية المستخدمة للتنمية و بالتالى يساعد على تقييم مدى توافق السياسات مع تخصيص الموارد الفعلية و إستخدامها.
- دراسة (الهابط ,٢٠١١): إستهدفت الدراسة التقييم الإقتصادى و المالى لإتفاقيات منظمة التجارة العالمية على قطاع البيئة الزراعية المصرية . وتوصل البحث إلى أن أكثر المستفيدين من تحرير التجارة الزراعية هى الدول المتقدمة ، مثل الإتحاد الأوروبى والولايات المتحدة الأمريكية ، أما الدول النامية ، فسوف تكون المكاسب بالنسبة لها ضئيلة بالمقارنة بالدول المتقدمة ، وأكثر هذه الدول إستفادة هى دول أمريكا اللاتينية ، مثل الأرجنتين ، وشيلي ، وأوروجواى . أما الدول النامية المستوردة للمواد الغذائية ، فسوف تكون أكثر الدول خسارة من جراء تحرير التجارة الزراعية العالمية ، وينطبق ذلك على الدول النامية فى أفريقيا ، ومن بينها مصر. حيث أن مصر تعتبر من الدول المستوردة الصافية للغذاء ، وعلى وجه الخصوص لسلع مثل القمح والذرة الشامية ، أما بالنسبة لسلعتى القطن والأرز ، فمن المتوقع أن يكون إستفادة مصر متواضعة ، وذلك نتيجة لأن الزيادة المتوقعة فى الأسعار العالمية سوف تكون متواضعة . وإنتهى البحث إلى عرض لأهداف التقييم الإقتصادي والمالى ، والإطار المقترح للتقييم الإقتصادي والمالى لإتفاقيات منظمة التجارة العالمية فى البيئة الزراعية المصرية ، موضحا المؤشرات المستخدمة لكل من التقييم الإقتصادي والتقييم المالى للبيئة الزراعية المصرية.
- دراسة (Ademola, etal, 2013): إستهدفت الدراسة تحليل العلاقة بين الإنفاق الحكومي على القطاع الزراعي والنمو الاقتصادي في نيجيريا (١٩٨١ – ٢٠١٠) – مستخدما بيانات متسلسلة زمنية من ١٩٨١ إلى ٢٠١٠ مستمدة من البنك المركزي

في نيجيريا , و بإستخدام المتغيرات كحجم الإنفاق الحكومي و حجم الناتج المحلي الزراعي , و إتباع المنهج القياسى بإختبار التكامل المشترك , إتضح أن يجب عدم التقليل من الإنفاق الحكومى المركّز على القطاع الزراعي ، وبالتالي ، يجب على الحكومة ، بكل الوسائل المتاحة ، تحسين وتشجيع مخرجات هذا القطاع الزراعي.

- دراسة (خليف,٢٠١٥) : إستهدفت الدراسة دور السياسات المالية في تنمية القطاع الزراعي المصرى, بإستخدام المنهج الإستقرائي لواقع القطاع الزراعي المصري وجد أنه يواجه العديد من التحديات التى تحول دون تحقيق معدلات التنمية المستهدفة الممكنه. حيث أفترض البحث أن القطاع الزراعي المصري يمتلك إمكانات زراعية لم يتم إستغلالها الإستغلال الأمثل , و تقييم السياسات المالية في محاولة للوصول للسياسات المالية الواجب إتباعها. وإيضا أهتمت الدراسة بتوضيح إمكانات القطاع الزراعي المصري لزيادة الإنتاج الزراعي من خلال , إمكانات التوسع الرأسي : زيادة متوسط إنتاجيه الفدان. إمكانات التوسع الأفقى : إضافة مساحات جديدة عن طريق إستصلاح الأراضي الجديدة. و أبرزت أن مشكلة الفجوة الغذائية في مصر ما هي إلا إنعكاسا للمشكلة الزراعية. الناتجة عن خلل بين جانب العرض (إنخفاض معدل النمو الزراعي) و جانب الطلب (زيادة الإستهلاك).
- دراسة (El-Rasoul, et al ,2017) : إستهدفت الدراسة دور الإنفاق الحكومي على القطاع الزراعي و علاقتة بالنمو الاقتصادي في مصر للفترة (١٩٩٥-٢٠١٥), بإستخدام المنهج الوصفي لإبراز الأهمية النسبية لكل من المتغيرات المستخدمة و هي الناتج المحلي الأجمالي و الناتج المحلي الزراعي و الإنفاق الحكومي على القطاع الزراعي و المنهج القياسي لبيان أثر سياسات الإنفاق الحكومي على القطاع الزراعي. و توصل البحث من خلال التحليل إلى أن الإنفاق الحكومي يتأثر بكل من الإنفاق الحكومي في العام السابق و المساحة المحصولية و قيمة مستلزمات الإنتاج و الإستثمار و معدل التضخم , و وجود علاقة سببية ثنائية الإتجاه بين الإنفاق الحكومي و الناتج المحلى الزراعي.
- دراسة (Jingmei , et al , 2022) : إستهدفت الدراسة السياسات الضريبية و التمويل الزراعي في الصين لتنمية القطاع الزراعي الريفي للفترة (٢٠١٧-٢٠٢١), بإستخدام المنهج الوصفي لتوجية الضرائب مباشرة للإستثمار الزراعي في الريف لتحسين و تنمية القطاع الزراعي. و أساليب جباية الضرائب , و أساليب الحوافز الضريبية لتحفيز الإستثمار في القطاع الزراعي. و توصل البحث إلى أن تحسين نظام الضرائب و تعديل السياسات الضريبية فعال في تنمية القطاع الزراعي الريفي من خلال زيادة الإستثمار في الصناعات الزراعية.

(٩/١) الفجوة البحثية:

نجد أنه من خلال الدراسات السابقة تم التركيز على أدوات السياسة المالية المختلفة (الإنفاق العام – الضرائب) و مدي نجاحها في التأثير على القطاع الزراعي. سواء من خلال السياسات الحكومية الداخلية أو من خلال السياسات الخارجية:

- حيث تم إستخدام نسبة الإنفاق العام على الزراعة و القطاعات المختلفة كمؤشر لأولويات السياسة المالية للدولة.
- تحديد الدول المستفادة من تحرير التجارة الزراعية بين الدول المتقدمة و الدول النامية.
- قياس حجم الإنفاق العام و أثره على حجم الناتج الزراعي.
- دور السياسة المالية في تحقيق الإستخدام الأمثل للموارد الزراعية.
- تحديد العوامل المحددة للإنفاق العام في القطاع الزراعي.
- إبراز فعالية الحوافز الضريبية في تحفيز الإستثمار في القطاع الزراعي.

دون الأخذ في الإعتبار تناغم السياسات المالية مع بعضها البعض. و كذلك كانت دراسات تأثير المتغيرات الإقتصادية الدولية علي السياسات المالية محدودة للغاية. و ما يميز البحث الحالي هو إستعراض لأثر و فعالية السياسات المالية على تعزيز تنمية القطاع الزراعي المصري في ظل سياسات منظمة التجارة العالمية و صندوق النقد الدولي مع الأخذ في الإعتبار:

- سياسات المتغيرات الإقتصادية الدولية (منظمة التجارة العالمية – صندوق النقد الدولي) التى تؤثر على السياسات الإقتصادية المحلية.
- مدي إندماج الإقتصاد المصري مع المنظمات الدولية و تأثره بها.
- إستعراض السمات العامة للقطاع الزراعي المصر ي و أهم عقبات تنميته.
- إستعراض دور المنظمات الإقتصادية الدولية في السياسات الزراعية.
- إستعراض تجارب الدول الناجحة في تنمية القطاع الزراعي.
- إقتراح رؤية إقتصادية لتنمية القطاع الزراعي المصري من خلال تجارب الدول الناجحة و إستعراض لأهم المشروعات القومية في الفترة الأخيرة لتحقيق التنمية المطلوبة وفقا لخطة التنمية المستدامة ٢٠٣٠.

٢- الإطار النظري للبحث

(١/٢) السمات العامة و تحديات قطاع الزراعة المصري:

دأبت مصر في طريقها للتغلب على الفقر و تحقيق الأمن الغذائي بالإعتماد على قطاع الزراعة المصري حيث يقوم هذا القطاع بتوفير الغذاء لأفراد المجتمع و كذلك توفير السلع التصديرية , حيث أنه خلال السنوات من عام ١٩٧٠ إلى عام ٢٠١٩ , نما الناتج المحلى الإجمالي للدولة بمعدل سنوي مركب ٧.٦٠ % تقريبا , كما نما الناتج المحلى الإجمالى

الزراعي بمعدل سنوي مركب ٥.٣٣ % تقريبا , و إن كان بمعدل أبطأ إلى حد ما (بيانات البنك الدولي). و يعتبر من المؤشرات الأكثر دلالة على المساهمة المحتملة لقطاع الزراعة المصري في الحد من الفقر هو مؤشر إنتاج الغذاء للفرد , حيث أتجه هذا المؤشر إلى الأعلى خلال السنوات ٢٠٠١ حتى ٢٠٠٣ ثم تذبذب عند المستويات المنخفضة ليشهد أكبر قيمة له عام ٢٠١٢ ليصل إلى ١٢.٥ ألف دولار للفرد و من ثم أخذ حجم إنتاج الغذاء للفرد في الإنخفاض مره أخرى ليستقر عند قيم منخفضة ليصل إلى ٦.٢ ألف دولار للفرد سنويا في عام ٢٠١٥, لكنه إنخفض مره أخرى ليصل إلي ٥.٩ ألف دولار للفرد سنويا في عام ٢٠٢٠. و من ذلك حدث تقلب في حجم إنتاج الغذاء للفرد ,إن المؤشر يوضح ضرورة و أهمية القطاع الزراعي المصري في توفير الإنتاج الغذائي كما هو موضح بالشكل (١).

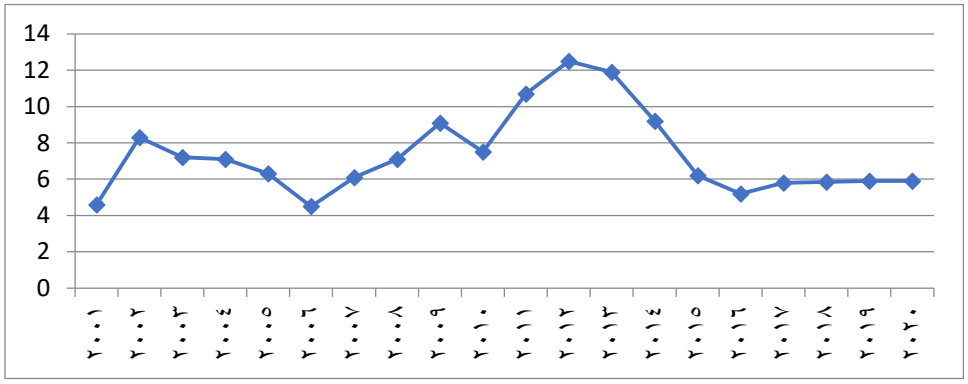

شكل (١) إنتاج الغذاء للفرد للفترة (٢٠٠١-٢٠٢٠) بأسعار ٢٠٠٤إلي ٢٠٠٦ , القيمة بالألف دولار أمريكي

المصدر : http://www.fao.org/faostat/ar/#data/FS

و بتحليل مؤشرات أخري لأهمية القطاع الزراعي المصري قد نجد مؤشر نسبة الإعتماد على إستيراد الحبوب كمؤشر و علامة إنذار للخطر الملموس الذي يهدد الإقتصاد المصري حيث أن نسبة الإعتماد على إستيراد الحبوب تصل إلى ٤٥٪ , كما هو موضح بالشكل (٢) نجد أن نسبة الإعتماد على إستيراد الحبوب وصلت إلى أدني نقطة لها في عام ٢٠٠٣ و كانت ٢٧.٨٪ و لكنها أخذت في الإرتفاع مره أخري لتصل إلى أقصي قيمة لها عام ٢٠٢٠ لتصل إلى ٤٨.٢٪.

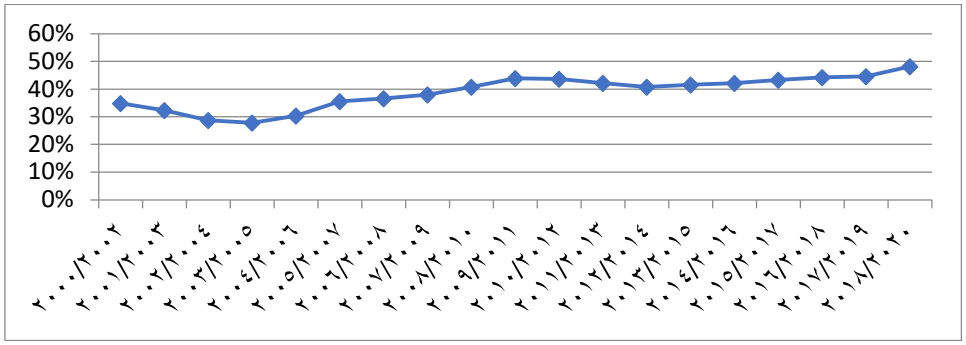

شكل (٢) نسبة الإعتماد على إستيراد الحبوب (نسبة مئوية) متوسط ٣ سنوات للفترة (٢٠٠٠-٢٠٢٠)

المصدر : http://www.fao.org/faostat/ar/#data/FS

و بتحليل مؤشر قيمة الواردات الغذائية إلى إجمالى الصادرات السلعية نجد أن المؤشر يأخذ بالأنخفاض ليصل إلي أدني نسبة له عام ٢٠٠٤ عند ٢٣٪ – مع الأخذ في الإعتبار أن إنخفاض نسبة الواردات الغذائية من الصادرات السلعية يعني إنخفاض إعتماد الأمن الغذائي القومي على الإستيراد – و يأخذ الوضع في التدهور و تزيد النسبة لتصل إلى أقصى نسبة لها ٤٧٪ في عام ٢٠٢٠ , و يظل مستقرا عند هذه النسبة المرتفعة حيث أن الصادرات السلعية لا تقوم بالتغطية المناسبة لحجم الواردات الغذائية. كما هو موضح بالشكل (٣).

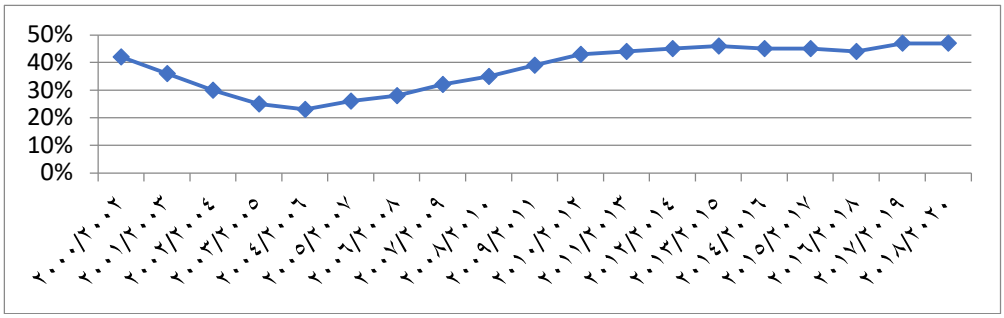

شكل (٣) نسبة الواردات الغذائية من الصادرات السلعية للفترة (٢٠٠٠-٢٠٢٠)

المصدر : http://www.fao.org/faostat/ar/#data/FS

السمة الرئيسية لقطاع الزراعة المصري أنه مؤشر لوضع الأمن الغذائي المصري و حد الأمان للإكتفاء الذاتي. فمن خلال إستقراء بيانات معدلات الزيادة السكانية و المساحة المنزرعة في جمهورية مصر العربية يتبين حدوث زيادة كبيرة في عدد السكان , حيث إرتفع

عدد السكان من ٢٦ مليون نسمة عام ١٩٦٠ ليصل إلى ١٠٠ مليون نسمة عام ٢٠٢٢, أي أن حدث زيادة و تضاعف بمقدار ٢٨٥٪. بينما بلغت المساحة المنزرعة عام ١٩٦٠ فقط ٥.٩٠ مليون فدان لتبلغ تلك المساحة من أراضي قديمة و أراضي جديدة قابلة للإستغلال الزراعي إلى ٩.٦٠ مليون فدان, أى أن حدث زيادة تقدر بحوالي ٦٣٪ فقط , بمقارنة نسبة الزيادة التى طرأت على معدل نمو السكان التي تضاعفت في تلك الفترة بنحو ٤.٥ أضعاف الزيادة التى طرأت على المساحة المنزرعة. مما يعكس الزيادة المتكاثرة في معدل النمو السكاني بمعدلات تفوق معدل الإنتاج الغذائي و يؤثر بالسلب على نسبة الإكتفاء الذاتي, وبالتالي الأمن الغذائي في جمهورية مصر العربية. و كذلك تناقص نصيب الفرد من الأراضي الصالحة للزراعة(عطا الله , أخرون , ٢٠١٨ , ص٢٢٥٥).

(٢/٢) مفهوم و أدوات السياسة المالية المحلية المستخدمة في تنمية القطاع الزراعي المصري:

إن مفهوم السياسة المالية وفقا للتعريف المبسط (El-Ganainy,2009) هى إستخدام الإنفاق العام و الضرائب للتأثير على الإقتصاد. حيث تعتمد السياسة الاقتصادية و المالية في الدولة على رصيد من الإجراءات الاقتصادية و المالية عبر السنوات , و تتفاعل في كل عام مع رصيد من النتائج الإيجابية و السلبية المتولدة من إجراءات و سياسات قد يعود بعضها إلى عقود مضت , و لكن تستمر آثارها عبر السنوات و الموازنات السنوية.(بيان الحكومة,٢٠٠٧)

نجد أن دور السياسة المالية في الدول المتقدمة هام و فعال لتحقيق الإستقرار في مستوى التشغيل و الدخل, لكنه ليس دوراً إيجابيا حيث يقتصر دورها على سد الفجوة الإنكماشية أو الفجوة التضخمية التى تطرأ على مستوى الدخل الناتج عن نقص الإستثمار الخاص أو زيادة الإنفاق النقدي الكلي عن المستوى الذي يحقق التوظف الكامل دون تضخم. بينما في الدول النامية فإن السياسة المالية تكون ذات دور إيجابي بناءً حيث تصبح السياسة المالية هى المحرك لقاطرة التنمية الإقتصادية سواء بالإستثمار العام (جزء من الإنفاق العام) أو بتحفيز الإستثمار الخاص (فوزي ,١٩٦٧ , ص٩).

و قد قامت الدولة المصرية بعد فترة بإتخاذ بعض الإجراءات التقشفية لتحقيق التثبيت الإقتصادي (صقر ,٢٠٠٤, ص٧٦٢) بهدف القيام بالتصحيح الهيكلي من خلال: (١) التخلص من عجز الميزان التجاري بتخفيض سعر الصرف و زيادة الصادرات.(٢) تخفيض الإنفاق الحكومي و زيادة الإيرادات الضريبية (سياسة مالية إنكماشية).

أولا : الإنفاق العام على القطاع الزراعي المصري:

الإنفاق العام ينقسم إلى قسمين الإستهلاك العام و الإستثمار العام , الإستهلاك العام عبارة عن المصروفات الجارية أو الإنفاق الجاري حيث يتضمن الأجور و المرتبات لموظفي القطاع العام و كذلك مدفوعات التضامن الإجتماعي و التأمينات و المعاشات و أيضا نفقات الدفاع. بينما الإنفاق العام بشقه الإستثماري أى الإستثمار العام فيتضمن الإستثمارات الحكومية لإنشاء المدارس و المستشفيات و الطرق و الكباري , و يندرج ضمن الإستثمار العام جميع المشروعات التي تقوم بها الهيئات الإقتصادية التابعة للقطاع الحكومي. و يتضمن قطاع الزراعة المصري العديد من الهيئات الإقتصادية (وزارة المالية الحسابات الختامية) التي تقوم بتنفيذ تلك المشروعات الإقتصادية لدعم و تنمية القطاع الزراعي منها: (١) الهيئة الزراعية المصرية, (٢) الهيئة العامة لمشروعات التعمير و التنمية الزراعية, (٣) هيئة البنك الرئيسي للإئتمان الزراعي, (٤) الهيئة العامة المصرية للسياحة. كل هيئة سبق ذكرها لها حساب ختامي مستقل منفصل بإيراداته و مصروفاته. لكن على المستوى العام فإن الإنفاق العام يهتم بمشروعات البنية التحتية لقطاع الزراعة مثل تشييد الترع و دعم المواد الخام اللازمة لقطاع الزراعة. و يمكن تقسيم بنود الإنفاق العام على القطاع الزراعي المصري من خلال ثلاث أقسام رئيسية (الزعبلاوي , شعيب , ٢٠٢١ , ص ٢٠٩) : أولا : الإستثمارات العامة الحكومية في البنية التحتية. ثانيا : الإنفاق على البحث الزراعي . ثالثا : برامج الدعم الزراعي.

نلاحظ إستقرار المعدلات المنخفضة لنسبة الإنفاق العام على قطاع الزراعة كنسبة من إجمالى الإنفاق العام كما يوضح الجدول رقم (١) – في ملاحق البحث – البيانات الخاصة بالإنفاق العام على قطاع الزراعة المصري, حيث نجد أن في عام ٢٠٠٤ كانت نسبة الإنفاق العام على الزراعة ٠.٢٩٪ و تتأرجح بين ٠.٢٧٪ إلى ٠.٣٥٪ خلال الفترة من ٢٠٠٤ حتى ٢٠٢٠. مما يعنى إستقرار نسبة الإنفاق العام الموجهة لقطاع الزراعة مما يوضح السياسات المالية المتبعة من قبل الدولة بشأن قطاع الزراعة و عدم تحسينها.

من بيانات الجدول رقم (١) – في ملاحق البحث – نجد أن نسبة الإنفاق العام على قطاع الزراعة المصري إلى الإنفاق العام الإجمالي توضح بأن السياسات المتبعة في قطاع الزراعة تحرص على إستقرار نسبة الإنفاق العام على الزراعة وعدم تحسينها, الأمر الذي يعكس عدم إهتمام الدولة بقطاع الزراعة المصري , و لا سيما تطويره و تحسينه.

عند إستخدام فكرة التكلفة و العائد في القطاع الزراعي المصري , حيث نقارن ما تنفقة الدولة على القطاع الزراعي المصري و القيمة المضافة التى يحققها قطاع الزراعة المصري مقارنتاً بالقيمة المضافة التى تحققها باقي القطاعات الأخرى سواء قطاع الصناعة أو الخدمات نجد

أن القيمة المضـافة المحققة بواسـطة قطاع الزراعة في عام ١٩٧٠ تصـل إلى ٢٩.٤٣ % مما يعني أنها تحقق ثلث إجمالي القيمة المضافة, حيث تكون أكبر من نسبة القيمة المضافة المتحققة في قطاع الصـناعة التى تصـل إلى ٢٨.١٨٪ فقط , و لإتسـاع شـمول قطاع الخدمات لعدة أنشطة فقد حقق قيمة مضافة بنسبة تصل إلى ٤٢.٤٠٪ من إجمالي القيمة المضافة. و علي مدار ثلاثون عام إنخفضت القيمة المضافة لقطاع الزراعة لتصل في عام ٢٠٠٠ إلى ١٣.٨٤ % بينما ترتفع نسبة قطاع الصناعة في تحقيق القيمة المضافة بنسبة ٣٣.٢٩٪ , و يظل قطاع الخدمات مستحوذا على أعلى نسبة تحقيق للقيمة المضافة تصل إلى ٥٢.٨٦٪. و يكاد الوضع أن يكون مستقرا ثابتا خلال العشرون عام الأخيرة لتصل نسبة مساهمة قطاع الزراعة في القيمة المضافة إلى ١١.٤٩٪ و تصل مساهمة قطاع الصناعة إلى ٣٥.٩٢٪ و نسبة قطاع الخدمات إلى إجمالى القيمة المضافة ٥٢.٥٩ %. كما يوضح الجدول رقم (٥) – في ملاحق البحث – . و يظهر في الشكل (٤) تفاوت النسبة بين القيمة المضـافة بين قطاعات النشـاط الإقتصـادى المصـري (الزراعة – الصـناعة – الخدمات) حيث يسـاهم قطاع الخدمات بنسـبة تصـل إلي ٥٣٪ من إجمالى القيمة المضـافة و يسـاهم قطاع الصناعة بنسبة تصل إلى ٣٦٪ من إجمالي القيمة المضافة بينما تصل نسبة مساهمة قطاع الزراعة إلى ١١٪ فقط من إجمالي القيمة المضافة.

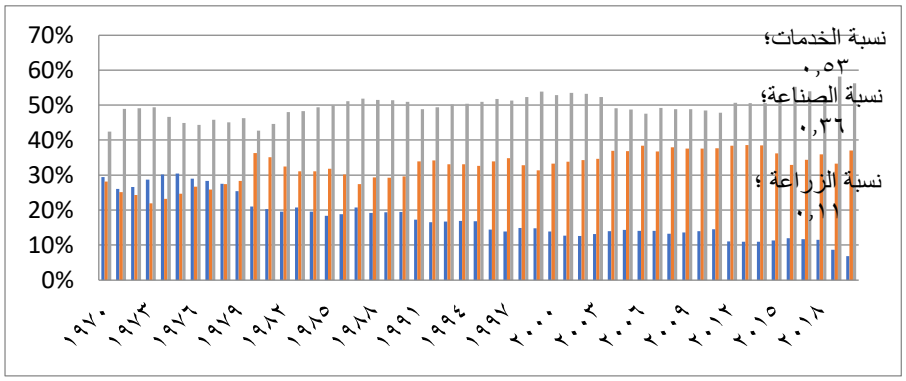

الشكل (٤) نسبة مساهمة قطاع الزراعة و الصناعة و الخدمات في القيمة المضافة للفترة (١٩٧٠-٢٠٢٠)

المصدر:

https://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/tableView.aspx

*النسب محسوبة من قبل الباحث

إن عدم إستقرار الإنفاق العام الزراعي يؤثر على تنمية القطاع الزراعي المصري , و يعني أن الدولة تفضل الإنفاق العام على قطاع الصناعة و الخدمات أكثر من القطاع الزراعي المصري. الأمر الذي إزداد سوء مع بداية تطبيق سياسات الإصلاح الإقتصادي , الذي أعتمد على إنتهاج الدولة سياسة مالية تقشفية , و كان القطاع الزراعي المصري من أكثر القطاعات التى تم ضغط و تقليص حجم الإنفاق العام الزراعي ببنودة المختلفة.

مما سبق يتضح أن إستخدام سياسات مالية تقشفية أدى إلى تقليص حجم الإنفاق العام على القطاع الزراعي المصري, الأمر الذي إتضح في إنخفاض نسبة الأهمية النسبية لقطاع الزراعة محسوبا بالقيمة المضافة, فتلك السياسات المالية التقشفية على مدار الأعوام السابقة إستخدمتها الحكومة المصرية كعلاج إقتصادى لعجز الميزان التجارى الزراعي و علاج للعجز الدائم في الموزانة العامة للدولة, نجد أنها أصبحت ليست مجرد سياسة أو فكرة إقتصادية لعلاج المشكلة الإقتصادية فقط بل إنها تأييد صارخ للمدرسة الكلاسيكية و أفكار آدم سيمث حول ضرورة عدم تدخل الدولة و إبقاء دور الحكومة صغيراً ذو سلطة متدنية, حتى ينطلق مبدأ اليد الخفية بتحقيق الإستخدام و التخصيص الأمثل للموارد.

ثانيا : الضرائب علي القطاع الزراعي المصري:

تمثل الضرائب أداه هامة من أدوات السياسة المالية, تستطيع الدولة بها تمويل الإنفاق العام الزراعي. و تستخدم الدولة الضرائب كأحدى وسائل التحكم و توجيه مسار النشاط الإقتصادي تجاه قطاعات النشاط الإقتصادي المختلفة منها القطاع الزراعي المصري. الأمر الذي يحتاج إلى دراسة الإيرادات الضريبة المتحصلة من القطاع الزراعي المصري, و بالتالي توجيه تلك الحصيلة لتعزيز تنمية القطاع الزراعي المصري.

الإطار العام للضرائب الزراعية في جمهورية مصر العربية يشتمل على ضرائب الأطيان الزراعية , ضرائب الأنشطة و الإستغلال الزراعي , ضرائب الإنتاج الزراعي , ضرائب الواردات الزراعية (موسى , أخرون , ٢٠١٨ , ص٣٥). نجد أن قطاع الزراعة المصري يخضع لقانون الضرائب رقم ١١٣ لسنه ١٩٣٩ (مصلحة الضرائب المصرية) الخاص بضريبة الأطيان الزراعية و محددا سعر الضريبة بمقدار ١٤٪ من القيمة الإيجارية للفدان التى تم تحديدها وفقا للقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٣٥, و تم إجراء العديد من التعديلات عليه دون المساس بنسبة الضريبة المفروضة حيث تم تعديل القيمة الإيجارية وفقا للقرار رقم ٢٤٦ لسنة ٢٠١٩ (وزارة المالية). بغرض تخفيف الضريبة عن صغار الملاك الأراضي الزراعية بالقانون رقم ٣٧٠ لسنة ١٩٥٣ , و كذلك القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٧٣ الخاص بتقرير بعض الإعفاءات لصغار الملاك للأراضي الزراعية من ضريبة الأطيان الزراعية و الرسوم الإضافية الملحقة

بها. و مؤخرا صدر القانون رقم ١٤٣ لسنة ٢٠١٧ بإيقاف العمل بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ و تجميده لمده ثلاث سنوات تنتهي في ٢٠٢٠ و قد تم التصديق على القانون رقم ١٤٧ لسنة ٢٠٢٠ بمد إيقاف العمل قانون ضريبة الأطيان الزراعية مده سنتان حتى يتم إعداد التعديلات الجوهرية عليه ليناسب العصر الحالي. مما أثر على حصيلة الإيرادات الضريبة على القطاع الزراعي المصري كما يتضح في الجدول رقم (٢) – في ملاحق البحث –. حيث تتراوح نسبة الحصيلة الضريبة من القطاع الزراعة المصري إلي إجمالي الضرائب من ٠.١٩٪ إلى أقصي قيمة لها ٠.٤٥٪ أى لا تصل إلي نصف بالمائة من إجمالى الضرائب.

من بيانات الجدول رقم (٢) – في ملاحق البحث – , نجد أن الإسهام المحدود جدا للضرائب على قطاع الزراعة المصري إلى إجمالي الضرائب يعكس ضعف إسهامها في الإيرادات العامة الإجمالية , مما يعني عدم وجود موارد كافية لتعزيز تنمية القطاع الزراعي المصري.

تؤثر الحوافز الضريبية على قرارات الإستثمار . و قد تتمثل في إعفاءات ضريبية لسنوات من بداية النشاط , و قد تشمل الإعفاء الإستثمار في مناطق معينة دون غيرها (عبد الباقى , ٢٠١٨ , ص٩), و يمكن أن تكون في شكل تخفيض لمعدل الضريبة. وفقا لقانون الضريبة على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥, يتم إعفاء أرباح منشآت إستصلاح أو إستزراع الأراضي لمدة عشر سنوات تبدأ من تاريخ مزاولة النشاط. و بالرغم من ذلك إنعدمت الحوافز الضريبية للإستثمار الخاصة بالقطاع الزراعي المصري حيث تضمن قانون الإستثمار المصري رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧, حوافز إستثمار خاصة بالمشروعات الإستثمارية ذات الطبيعة الصناعية فقط تتمثل في إستيراد مستلزمات الإنتاج دون رسوم جمركية. و ذلك يعتبر تميزا للقطاع الصناعي المصري دون القطاع الزراعي المصري.

و تتمتع المشروعات الخاصة بالصناعات الغذائية و الحاصلات الزراعية و تدوير المخلفات الزراعية بنسبة خصم ٣٠٪ من التكاليف الإستثمارية , و يمثل حافزاً خاصاً يتم منحه للمشروعات الإستثمارية التى تقام وفقاً للخريطة الإستثمارية لجمهورية مصر العربية و يتم خصمه من صافي الأرباح الخاضعة للضريبة. مع الأخذ في الإعتبار أن المشروع الخاص بالقطاع الزراعي المصري يخضع لقطاع (ب) في الخريطة الإستثمارية و يختلف عن القطاع (أ) في الخريطة الإستثمارية بأن نسبة الخصم من التكاليف الإستثمارية تكون ٥٠٪. و ذلك أيضا يعتبر تميزلقطاعات أخري عن القطاع الزراعي المصري (قانون الإستثمار المصري).

لم يستفيد القطاع الزراعي المصري من ضعف هيكل النظام الضريبي الخاص به. مما جعل الضرائب كأحد أدوات السياسة المالية أداه محايدة حيث لم تشجع على الإستثمار

في القطاع الزراعي المصـري أو تنفر الإسـتثمار فيه. كذلك إنعدم الإهتمام الخاص بالحوافز الضريبة الموجه للقطاع الزراعي المصري نظراً لضعف حصيلة الإيرادات الضريبة المتحصلة من القطاع الزراعي المصري.

مما سبق نجد أن السياسة المالية التقشفية قد تبدو ضرورية و هي سياسة إقتصادية تســـعى إلى تخفيض العجز في الموازنة العامة للدولة من خلال تخفيض الإنفاق العام أو زيادة فرض الضـــرائب أو مزيج من الإجرائين(بليث , ٢٠١٦ , ص١٣), لكن مع النتائج المتدنية لقطاع الزراعة المصري بإستخدام تلك السياسة المالية التقشفية نجد أن التقشف فكرة سيئة و أدي بالإقتصاد المصري عموما و قطاع الزراعة خصوصا إلى مصطلح يطلق عليه الهاوية المالية و تمثل حالة يصـل فيها الإقتصـاد بتنضـافر مجموعة من العوامل كتخفيض الإنفاق و زيادة الضـرائب أو فرض ضـرائب جديدة تؤدي إلى إنهيار أو إنحدار إقتصـادي (بليث , ٢٠١٦ , ص١٦). كما حدث في الولايات المتحدة الأمريكية نهاية عام ٢٠١٢ و كانت السياسة المالية الأمريكية هي رمز لجمود الإصـلاح في الكونجرس (Mildner and Howald,2013,P17), حيث تعتبر الزيادة في الإنفاق العام مدمرة للوظائف و معيقة للنمو الإقتصـــادي و أنه من الأفضـــل تخفيض الإنفاق العام إلى أدني المســتويات و العمل على زيادة معدلات الضـرائب, و كاد الإقتصـاد الأمريكي أن ينحدر إقتصـاديا في الهاوية المالية لكن بقرار من الكونجرس الإمريكي تم إيقاف حزمة السياسات المالية التقشفية. قبل أن تصل إلى الهاوية المالية.

وهكذا قد تم إسـتعراض السـياسـة المالية بشـقيها الإنفاق العام و الضـرائب , حيث تمثل السـياسـة المالية سـياسـة الحكومة التى تسـتخدم في تحقيق أهداف الدولة الإقتصـادية, السياسة المالية الإنكماشية هي السياسة المسيطرة على قطاع الزراعة المصري مما أدي إلى تدهور الأهمية النسبية لقطاع الزراعة المصـري وفقا للقيمة المضـافة المتحققة فيه. السـياسـة المالية الإنكماشية ليست البديل الأمثل لعلاج مشكلات الإقتصـاد المصـري, حيث أن النتائج المترتبة على إتباع تلك السـياسـة الإنكماشـية لا تتوافق مع أهداف السـياسـة الإقتصـادية الوطنية.

مع الأخذ في الإعتبار ضـرورة إعادة هيكله النظام الضـريبي المسـتخدم في قطاع الزراعة المصري ليؤدى دور فعال في تعزيز تنمية القطاع الزراعي المصري, من حيث زيادة الإيرادات الضريبية المتحصلة منه و إعادة توجيها في شكل إنفاق عام على إستثمارات البنية التحتية في القطاع الزراعي المصـــري و الإنفاق العام على البحث الزراعي و كذلك توجيه الإنفاق للدعم الزراعي من مستلزمات الإنتاج أو دعم للصادرات الزراعية.

(٣/٢) أثر منظمة التجارة العالمية على تنمية القطاع الزراعي المصري

قامت منظمة التجارة العالمية بإيحاء من فكرة إنشاء نظام عالمي للتبادلات التجارية الدولية و على أساس عدم التمييز و التبادل الحر في سبيل رفع مستوي شعوب العالم (ناصر , ٢٠٠٥ , ص٢١). حيث أن التجارة هى السبيل الشرعي الآمن لتبادل خيرات الدول دون اللجوء إلى آليات الإستعمار القديم خاصاً بعد خروج العالم منُهك القوى من الحرب العالمية الثانية ١٩٤٥. و أصبح لا بد من إعادة تنظيم العلاقات الدولية. و على الرغم من أن إتفاقية الجات ١٩٤٧ كانت تغطي الزراعة دائمًا ، فقد كان هناك عدة إختلافات مهمة عن منظمة التجارة العالمية فيما يتعلق بالقواعد المطبقة على المنتجات الزراعية الأولية مقابل المنتجات الصناعية. حيث سمح إتفاق الجات عام ١٩٤٧ للدول بإستخدام دعم الصادرات على المنتجات الزراعية الأولية بينما كان دعم الصادرات على المنتجات الصناعية محظورًا. و كان الشرط الوحيد هو عدم إستخدام دعم الصادرات الزراعية للحصول على أكثر من "حصة عادلة " من الصادرات العالمية من المنتج الزراعي. كما سمحت قواعد الجات للدول باللجوء إلى قيود الإستيراد (مثل حصص الإستيراد) في ظل ظروف معينة ، وكان هذا الإستثناء مشروطًا بالحفاظ على حد أدنى من الواردات مقارنة بالإنتاج المحلي. ومع ذلك ، تم تطبيق العديد من القيود غير الجمركية على الواردات دون أي قيود مقابلة فعالة على الإنتاج المحلي ودون الحفاظ على الحد الأدنى للواردات. و ترتب على ذلك انتشار العوائق أمام التجارة الزراعية عن طريق حظر الإستيراد , و حصص تحدد الحد الأقصى لمستوى الواردات ، و رسوم الإستيراد المتغيرة ، وأسعار الإستيراد المنخفضة ، والتدابير غير الجمركية التي تطبقها المؤسسات التجارية الحكومية. و نجد أن المنتجات الزراعية الرئيسية (مثل الحبوب واللحوم ومنتجات الألبان والسكر ومجموعة من الفواكه والخضروات) واجهت حواجز أمام التجارة على نطاق غير مألوف في قطاعات البضائع الأخرى.

لذلك نجد أن اتفاقية الزراعة تحدد عددًا من الإلتزامات منها الوصول إلى الأسواق ، و الدعم المحلي ، ودعم الصادرات. وفترة تنفيذ الإلتزامات الخاصة بكل دولة هي فترة ٦ سنوات التي تبدأ في عام ١٩٩٥. ومع ذلك ، تتمتع الدول النامية بالمرونة لتنفيذ تلك الالتزامات على مدى فترة تصل إلى ١٠ سنوات. نظرًا لأن مصر من الدول الموقعة على إتفاقية الزراعة ، فإن إلتزامات الدولة في الوصول إلى الأسواق ، والدعم المحلي ، ودعم الصادرات ، قد شكلت سياساتها فيما يتعلق بالتجارة الزراعية (Tellioglu and Konandreas,2017,P17).

و من ثم أثرت على خطة التنمية في مصر , كما يلي:

- الوصول إلى الأسواق .. يقصد به التعهد و الإلتزام بتخفيض أو إلغاء الحواجز الجمركية وغير الجمركية التي تمنع وصول السلع الزراعية الأجنبية إلى أسواق الدولة الملتزمه. أو بمعني أخر إلزامية مبدأ حرية التجارة التي أقرته الإتفاقية جعل الدول النامية ملتزمه بفتح أسواقها دون

حواجز لمنتجات ذات جودة مرتفعة مقارناً بإنتاجها المحلي (ناصر , ٢٠٠٥ , ص٥١). و يتم إعداد جدول زمني للوصول إلى الأسواق لكل دولة عضو في منظمة التجارة العالمية, مدرج به المعدلات المفروضة والجدول الزمني لتخفيضات الرسوم الجمركية. حيث ربطت معظم الدول النامية المعدلات الفعلية أعلى من المعدلات المفروضة. ربطت مصر أكثر من ٩٩ في المائة من التعريفة الجمركية ، وهي حصة أعلى بكثير من متوسط الدول النامية البالغ ٧٣ في المائة. إعتبارًا من عام ٢٠١٢ ، كانت معدلات التعريفة الجمركية على جميع السلع الزراعية مرتبطة بمستوى معين. يبلغ متوسط معدلات التعريفة الجمركية المربوطة للسلع الزراعية ٩٨.٣ في المائة ، في حين أن المتوسط البسيط للتعريفات المطبقة بالفعل على السلع الزراعية هو ٦٠.٥ في المائة. إذا تم ترجيح معدلات التعريفة المطبقة على السلع الزراعية الفردية بحصتها في إجمالي الواردات الزراعية ، فإن التعريفات (المتوسط المرجح للتجارة) المطبقة على الواردات الزراعية ستقف عند ١٢.٥ في المائة فقط وهو أقل بكثير من المعدل المطبق من قبل بعض الدول النامية والمتقدمة الأخرى. نجد أن التعريفات المطبقة تسهل التجارة في المنتجات الأساسية في مصر فيما يتعلق بالأمن الغذائي. و يتأثر حجم الإيرادات الجمركية بشكل غير مباشر بالأسعار النسبية للسلع المستوردة إلى مصر.

- الدعم المحلي .. يشكل تدخل الحكومة المصرية في القطاع الزراعي من خلال سياساتها الزراعية قرارات الإنتاج لمزارعيها ، وتخصيص الأراضي والمياه الشحيحة ، وإمكانات تصدير الأغذية الزراعية ، والطلب على الواردات. و يعتبر الدعم المحلي ثاني إلتزام من إلتزامات إتفاقية الزراعة , حيث تهدف إلى التقليل أو القضاء على تأثير سياسات دعم الزراعة المحلي.
- دعم الصادرات .. لا تمنح جمهورية مصر العربية دعم الصادرات لأي من سلعها التصديرية (Tellioglu and Konandreas,2017,P30). حيث كانت هناك حصص تصدير على الصوف ، ونفايات الصوف ، ونفايات القطن ، والجلود المدبوغة ، ولكن تمت إزالتها في عام ١٩٩٣. و تم إلغاء حظر التصدير الذي كان ساريًا في السابق على بعض المنتجات الزراعية. على سبيل المثال ، تم رفع الحظر المفروض على صادرات الجلود المدبوغة في عام ١٩٩٤ ، والحظر المفروض على الجلود الخام في عام ١٩٩٨. ومع ذلك ، وفقًا للمادة ٧ من قانونها ١٩٧٥/١١٨ يمكن حظر تصدير بعض السلع أو تقييدها بموجب قرارات وزارية, على سبيل المثال ، في عام ٢٠٠٨ حظرت الحكومة تصدير الأرز المصري بهدف زيادة إمدادات الأرز في السوق المحلية. و أزيل الحظر على تصدير الأرز في عام ٢٠١٤.

إن الإنضمام إلى منظمة التجارة العالمية أصبح أمراً حتمياً للدول النامية , حيث أن الدول الأعضاء في المنظمة تتحكم في نحو ٨٥٪ من حجم التجارة العالمية , مما يجعل الدول غير الأعضاء في عزله تجارية , بالإضافة إلى أن أغلبية الدول النامية لا تتمتع بالإكتفاء الذاتي و خاصة أن كثيراً منها يعتبر مستورداً صافياً للتكنولوجيا و الغذاء و الدواء و مصالحها

مرتبطة بالدول المتقدمة. على سبيل المثال , تعتبر الحبوب أهم المواد الغذائية و تسيطر على إنتاجها و تجارتها الدولية البلدان الرأسمالية الصناعية و في مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية التى تصدر ما يقدر بحوالي ٥٠٪ من إجمالى صادرات الحبوب على مستوى العالم. الأمر الذي يجعل من مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية عدم إنخفاض أسعار الحبوب في السوق الدولية بشتى الطرق (ناصر , ٢٠٠٥ , ص٤٩). على الرغم من أن مفهوم التجارة الدولية العادلة يعنى التوازن بين الدول فيما تضعه من حواجز أمام السلع و خدمات الدول الأخرى و كذلك التوازن فيما تقدمه الدول لدعم و حماية قطاعاتها الإنتاجية المحلية بحيث تكون المحصلة النهائية سوقاً عالمية واحدة مشتركة بلا حدود بينها.

و يمكن إيجاز آثار منظمة التجارة العالمية في عده نقاط رئيسية: ١) زيادة حجم النصيب النسبي للدول النامية في التجارة الدولية بما تتضمنه من تجارة الحاصلات الزراعية. ٢) تخفيض الحواجز الجمركية تدريجيا خاصة للتجارة في السلع الزراعية. ٣) تحسين فرص وصول الدول النامية إلي الأسواق العالمية. ٤) إلتزام الدول المتقدمة بعدم زيادة مستوي الحماية الجمركية (عفان , ٢٠٠٩ , ص١١٩). إلا أن الدول النامية قد تواجه بعض الآثار التى تجعل الإستفادة من منظمة التجارة العالمية ضعيفاً منها: ١) ضعف حجم الأسواق في الدول النامية يجعلها عرضه لضعف الطاقة الإستيعابية للتدفقات المالية الواردة و التدفقات المالية الصادرة لرؤوس الأموال. ٢) تخفيض الحواجز الجمركية يجعل المنتجات الزراعية المحلية عرضه للمنافسة غير المتوازنة مع السلع الأجنبية. ٤) الضغط على الميزان التجارى للدول النامية نتيجة إرتفاع حجم الواردات.

مما سبق نجد أن ما يحدث على أرض الواقع يختلف تماما لما نصت عليه الإتفاقات و المعاهدات الدولية , بل الأكثر من ذلك هو المفاهيم التى يتم ترسيخها في مصر نحو القطاع الزراعي, و هي أنه من الممكن تأمين إحتياجتنا الغذائية بتصدير الأزهار و االفاكهة و إستيراد القمح! على الرغم من أن الإقتصاد الكلاسيكي يشير إلى أن المرونة النسبية للفاكهة و الخضروات – نظراً لإمكانات تخزينها المحدودة – أقل كثيراً من الحبوب, بالإضافة لكونها سلعاً أكثر رفاهية و سهلة الإستبدال بمزروعات عالية المرونة كالحبوب, إلا أن المؤسسات الدولية و الوكالة الأمريكية للتنمية و هيئات المعونة و التنمية الأخرى العاملة في جمهورية مصر العربية تدفعنا نحو الإستمرار في إنتاج الأزهار و الفاكهة للسوق العالمي و نستورد القمح و الحبوب من الخارج, و قد أثبتت أزمة الغذاء الأخيرة ٢٠٠٨ عبثية هذه السياسة , إلا أن سياساتنا لم تتغير أو تتأثر. لذلك لابد من إعادة النظر في دعم الزراعة التصديرية و الإنتاج للسوق العالمية , و نقوم بدعم الزراعة الفلاحية الموجهه للسوق المحلي(النور , ٢٠١٩ , ص١٥٧), أو إتباع سياسة متوزانه وفقا لنوعية المحاصيل.حيث نجد أن منظمة التجارة العالمية دفعت السياسة الإقتصادية المحلية للدولة للإنكماش نتيجة ضغط الحواجز الجمركية الأمر

الذي أدي إلى إنخفاض الحصيلة الجمركية و بالتالي إنخفاض الإيرادات العامة للدولة , و توجه الدولة لترشيد الإنفاق العام حتى لا يتفاقم عجز الموازنة العامة للدولة. و كذلك تحرير سعر الصرف أدي إلى إرتفاع معدل التضخم نتيجة ضعف حجم الناتج المحلي الإجمالي و زيادة الطلب داخيا و خارجيا نتيجة إنفتاح الأسواق و سهوله الوصول إلي الإسواق.

(٤/٢) أثر صندوق النقد الدولى على تنمية القطاع الزراعي المصري

صندوق النقد الدولى يعتبر من أهم المؤسسات الدولية التي تسمح لها إقتصاديات الدول المختلفة بالتدخل في شئونها الإقتصادية , حيث يقدم صندوق النقد الدولي المشورات الإقتصادية لعلاج الأزمات الإقتصادية التي تمر بها الدول المختلفة , و يمكن توضيح الدور المفترض لصندوق النقد الدولي الذي يبلغ عدد أعضاءه ١٩٠ دولة (صندوق النقد الدولي). أنه يعمل على تعزيز الاستقرار المالي الدولي والتعاون النقدي , يسهل التجارة الدولية ، يعزز العمالة والنمو الاقتصادي المستدام ، يساعد على الحد من الفقر العالمي , يحكم قواعد أسعار الصرف, موازين المدفوعات , مصادر تمويل العجز و كذلك السياسات التصحيحية التي يَفرضُ إتباعها.

أصبح تعامل المؤسسات المالية للرأسمالية العالمية مع الأطراف التابعة له دون وسيط من أى دولة رأسمالية محدده , حيث تمثل رأس المال المالي العالمي. و أصبحت هي التى تباشر عملية الربط بين المراكز الرأسمالية الغنية و الأطراف الفقيرة. بإستخدام أدوات أساسية تتمثل في السياسة النقدية التى تفرضها على الدول المدينة (منصور , ٢٠٠٨ , ص٣٢٥).

إن المؤسسات المالية للرأسمالية العالمية تنسق فيما بينها و ترتبط مع بعضها البعض بسياسات خاصة لمحاولة إعادة بناء الدولة لتضمن عمل إقتصاد السوق الحر , حيث تشكك المؤسسات المالية للرأسمالية العالمية في قدرة السوق على التنظيم الذاتي و لابد من تدخل الدولة لتنظيم عمل السوق الحر. حيث أن الوهم الليبرالي الكلاسيكي الذي تنطوي عليه السوق الحره ذاتية التنظيم (جراى , ٢٠٠٠ , ص٢٧), كان هو الدافع خلف السياسات الإنكماشية من تخفيض الإنفاق , التخفيضات التى عمقت – زادت من آثار – الإنهيار الكبير ١٩٣٠ , حيث أن فكره وجود نظام إقتصادي دولي قادر على أن يحقق لنفسه الإستقرار إنهارت على أعتاب النظم الديكاتاتوريه خلال الحرب العالمية الثانية. و يجب أن نلاحظ أن المؤسسات المالية للرأسمالية العالمية تهدف تدخل الدولة بما يتناسب مع مرحلة العولمة. حيث أنه وفقا لتقرير البنك الدولي عام ٢٠٠٢ بعنوان بناء المؤسسات من أجل الأسواق (تقرير البنك الدولي ,٢٠٠٢, ص٢٥) , نتيجة فشل الأسواق و أن مؤسسات الدولة هي التي تضمن عمل السوق. و نأخذ في الإعتبار مفهوم المؤسسات وفقا للتقرير أن المؤسسات هي القواعد و آليات التنفيذ و المنظمات التي تدعم المعاملات في السوق. و يقوم ببناء المؤسسات كل من الحكومات

الوطنية و الأفراد و منظمو المشروعات المحلية و الشركات متعدده الجنسية و المنظمات متعدده . و لا يقصد التقرير المؤسسات الإقتصادية بل يقصد المؤسسات السياسية و مؤسسات الدولة التى تناسب اقتصاد السوق الحر(منصور , ٢٠٠٨ , ص٣٢٣).

ولدعم ذلك في عام ١٩٧٤ أتبعت جمهورية مصر العربية تغييرات في السياسات الإقتصادية من خلال التوجه نحو سياسات اقتصاديات السوق أو ما يطلق عليه الإنفتاح الإقتصادي بهدف رئيس هو دعم الإستثمار لدفع عجلة الإنتاج , و كان من المفترض عند إتباع سياسة الإنفتاح الإقتصادي أن تتحقق أهداف السياسة الإقتصادية حيث تهدف إلى تطوير المجتمع و تحقيق الكفاءة الإنتاجية بحيث لا تتعارض مع عدالة التوزيع و لا تضعف القطاع العام و لا تنافي التخطيط القومي (النور , ٢٠١٩ , ص٦٤).

روشته صندوق النقد الدولي المتضمنه المبادئ التالية : ليبرالية – تحريرية – إستقرار – خصخصة , تشكل برامج التكيف الهيكلي من خلال عده شروط منها : توازن ميزانية الدولة بإتباع التقشف المالي , خفض قيمة العملة الوطنية لتعزيز القدرة التنافسية في الأسواق العالمية , تحجيم الإئتمان الداخلي برفع معدل الفائدة , إلغاء القيود على الواردات السلعية , تعزيز تخصص الإقتصادات الوطنية بإنتاج السلع التصديرية , إلغاء القيود المفروضة على الإستثمارات الأجنبية , خصخصة المشاريع الحكومية و أملاك الدولة , تشريع لوائح قانونية تضمن حقوق المشاريع الخاصة (فولف , ٢٠١٦ , ص٤٧).

و من خلال التحليل ظهر أن الكثير من النصائح السياسية التي يقدمها صندوق النقد الدولي للدول اليوم لا تزال نفس النصيحة التي قدمها لهم خلال التسعينيات , و مما سبق و بإعتراف صندوق النقد الدولي بنقص خبرته في الزراعة ، من المنطقي أن يقترح التحليل أنه لا ينبغي لصندوق النقد الدولي إصدار أي سياسات غذائية أو زراعية , أو يجب على صندوق النقد الدولي تمرير جميع الشروط الزراعية بعد مراجعة كلا من البنك الدولي ومنظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي. الأمر الذي يتوافق مع الهدف السابع عشر للتنمية المستدامة (تنشيط الشراكة العالمية بين الحكومات والمنظمات الدولية) . إذا كانت الظروف تقتضي أن ينخرط صندوق النقد الدولي في الأعمال التجارية الغذائية والزراعية (Daoud,2019,P5).

و لا ينبغي أن نهدر دور صندوق النقد الدولي في إدارة الأزمات التي يمر بها الإقتصاد العالمي , و مساندته للدول المتقدمة و الدول النامية على حد سواء. من تقديم إقتراحات لإصلاح القروض و جدولة الديون و منح تسهيلات إئتمانية جديدة. حيث أزدادت مواطن الضعف لدى الحكومات و القطاعات غير المالية منذ الأزمة المالية العالمية عام ٢٠١٨. من تزايد دين الشركات , تراجع الجدارة الإئتمانية للمقترضين (تقرير صندوق النقد الدولي,٢٠١٩, ص٨). كذلك حدوث إضطرابات في أسواق السلع الأولية و سلاسل الإمداد بسبب تداعيات حرب روسيا أوكرانيا منتصف عام ٢٠٢١ , الذي أحدث إنتكاسة للإقتصاد

العالمي , الذي ما زال يتعافى من تداعيات جائحة كوفيد ١٩. و قد عانى الإقتصاد العالمي من تضخم يواصل إرتفاعه في كثير من الدول نتيجة إختلالات العرض و الطلب , و كذلك نتيجة الدعم المقدم السياسات أثناء فتره الجائحة. و أيضا نتيجة إرتفاع تكاليف الإقتراض و إزدياد مخاطر تدفقات رؤوس الأموال إلى الخارج. حيث قام صندوق النقد الدولي خلال السنة المالية ٢٠٢٢ , بصرف لدولة أوكرانيا تمويل طارئ بقيمة ١.٤ مليار دولار , و صرف ٢١٩ مليار في هيئة قروض إلى ٩٢ دولة منذ بداية جائحة كوفيد ١٩(تقرير صندوق النقد الدولي , ٢٠٢٢, ص١١).

و مما سبق نجد أن صندوق النقد الدولي قد ساهم بشكل غير مباشر في تفاقم تدهور الأوضاع الإقتصادية في جمهورية مصر العربية نتيجة القروض ذات التكلفة المرتفعة – رغم ضرورة الإستدانه في تلك الفترة لتجاوز الأزمات الدولية, مما دفع بالسياسة الإقتصادية المحلية للدولة للإنكماش نتيجة زيادة تكاليف خدمة الدين و محاولة تقليص النفقات لسداد الديون المتراكمة التى تبلغ ١٤٢ مليار دولار, و ذلك لضمان استدامة الدين العام مما سيؤدى إلى إنخفاض نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي (بيان صندوق النقد الدولي , ٢٠٢٢). كذلك إستخدام السياسات النقدية لتقوم بتثبيت توقعات التضخم عند المستهدف ليصل إلي ٧٪ (البنك المركزي المصري , ٢٠٢٢, ص١)، وتحسين كفاءة عمل السياسة النقدية بما في ذلك سوق الصرف الأجنبي ، مما يمكن جمهورية مصر العربية من إعادة بناء احتياطياتها الأجنبية على نحو تدريجي ومستدام التى بلغت تقريبا ٣٥ مليار دولار في العام ٢٠٢٢.

٣- الإطار التحليلي للبحث

(١/٣) أوجه التوافق بين السياسة المالية المحلية و المتغيرات الإقتصادية الدولية في القطاع الزراعي المصري:

- إن تسهيل و تعزيز التجارة يمثل الهدف العام لمنظمة التجارة العالمية, و يمثل أيضا هدف تسعي له كافة الدول سواء المتقدمة أو النامية. و بالتالي فإن هدف الوصول إلى الأسواق في الإتجاهين, هدف جذاب تجاريا و يعمل على زيادة الأرباح التجارية للمشروعات الوطنية (Alemi, et al,2016,P2).
- إن إنتقال عناصر الإنتاج و التكنولوجيا, نتيجة أن العالم أصبح قرية صغيرة, دفع الدول لتحقيق الإستخدام الأمثل للموارد الإقتصادية, بجذب الإستثمارات الأجنبية, سواء المباشرة أو غير المباشرة. الأمر الذي ينعكس على زيادة الدخل القومي.
- تحسن و تطور المنتجات المحلية, نتيجة المنافسة مع السلع البديلة الأجنبية. أدي إلي تطور الشركات المحلية الكبري , و نشأه شركات جديدة في السوق المصري.

- إلغاء الحصص الجمركية و تخفيض رسوم الحماية , يجعل الصناعة المحلية أكثر قدرة على المنافسة في الأسواق العالمية (تشوسودوفيسكي , ٢٠١٢ , ص٥٨).
- إنتهاج سياسة الزراعة من أجل التصدير , إستغلالاً لإنخفاض قيمة العملة المحلية.
- إنتهاج سياسة الإستخدام الأمثل للموارد الزراعية فى معالجة الفجوة الغذائية و تحقيق الأمن الغذائي , بديلا عن سياسة الإكتفاء الذاتي , أي إنتاج سلع زراعة تحتاجها الأسواق الأجنبية الخارجية و تتمتع فيها جمهورية مصر العربية بميزة نسبية , و إستخدام حصيلة الصادرات في إستيراد السلع التى لا تتمتع فيها بميزة نسبية (النور , ٢٠١٩, ص٦٦).
- يعتبر النمو الزراعي عامل مساعد مؤثر للحد من الفقر في الدول النامية، وتكمن إحدى فرص هذا النمو في زيادة الصادرات من المنتجات الزراعية من الدول النامية إلى الأسواق العالمية, الأمر الذي تسعي إليه السياسة المالية المحلية في كنف المتغيرات الإقتصادية الدولية.

(٢/٣) أوجه التعارض بين السياسة المالية المحلية و المتغيرات الإقتصادية الدولية في القطاع الزراعي المصري:

إن الإنخراط في النظام العالمي كان من المفترض أن يؤدي إلى تحسين الإنتاجية في القطاع الزراعي المصري , حيث كان من المتوقع أن يؤدى إرتفاع أسعار المحاصيل الزراعية على مستوى العالم إلى منح المزارعين دافع لزيادة النمو , و أن المنافسة بين تجار القطاع الخاص ستعمل على تخفيض تكاليف البذور و لوازم الإنتاج , لكن آليات التحكم في السوق حالت دون تحقيق ذلك , الأمر الذي قد يرجع إلي تصادم سياسات المتغيرات الإقتصادية الدولية مع السياسة المالية المحلية , بالشكل التالي:

- تحولت الأولوية من هدف "ضمان حرية السوق" إلى هدف " ضمان حماية الإحتكارات و مصالح الشركات متعدده الجنسيات". من خلال الحفاظ على إيرادات الدولة و توجيهها لتسديد إلتزامات الدولة نحو تلك الإحتكارات و الشركات متعددة الجنسيات (حنا , ٢٠١٨ , ص٦٥).
- سيطرة البنك الدولي و صندوق النقد الدولي على القرار السياسي للدول الأكثر فقراً, حيث أصبح تطبيق شروط العلاج الإقتصادي التقشفية, هو القرار السلس الصائب – من وجه نظر حكومات الدول – لتسهيل التمويل و الإقتراض من صندوق النقد الدولي. الأمر الذي يحد من قدرة الدولة على إتخاذ القرارات السياسية, و تقييد وضعإستراتيجية تنمية وطنية (Bretton woods project,2020,P4).

- تخلص الدولة من كل وظائفها في الإنتاج الزراعي , التى تتضـــمن تســـعير مدخلات الزراعية أو مخرجاتها و ترك تحديدها لقوي الســـوق , و تخليها عن دعم مســـتلزمات الإنتاج و الدعم الإئتماني (النور , ٢٠١٩ , ص٦٦).
- دعم الأنظمة الديكتاتورية من خلال منح التمويل و القروض للدول ذات الحزب الواحد (Whitney,2017), على سبيل المثال إحدى دول أمريكا الجنوبية , جمهورية تشيلي منذ عام ١٩٧٣ حتى ١٩٩٠ , حيث تولي "أوغســتو بينوشــيه " للرئاســة من خلال إنقلاب عسكري , قام صندوق النقد الدولي بزيادة القروض الممنوحة إلى أربعة أضعاف (فولف , ٢٠١٦ , ص٣٧). أيضـــا الســـودان في قارة أفريقيا تم الإتفاق على تمويل جديد و تخفيف أعباء الديون "مبادرة هيبيك : الدول الفقيرة المدينة بشـــدة " – رغم الســيطرة على الســلطة في الســودان ٢٠١٩ بدون إجراءات ديمقراطية . و غيرها من الدول التي تعتمد على الجدارة الســياســية المتثملة في الحزب الواحد , طالما ســيحقق شروط العلاج الإقتصادي التقشفية (Sudan,2021).
- عدم الآخذ في الإعتبار الآثار الإجتماعية لسياسات المؤسسات المالية الدولية , حيث ظهرت التمردات المناهضة لبرامج التكييف الهيكلي, على سبيل المثال, فينزويلا ١٩٨٩ .. تأججت التمردات بســـبب زيادة ســـعر الخبز بنســـبة ٢٠٠٪ , تونس ١٩٨٤ .. إضطرابات نتيجة إرتفاع أسعار الأغذية, نيجيريا ١٩٨٩ .. إضطرابات الطلاب مضادة لبرنامج التكيف الهيكلي, المغرب ١٩٩٠ .. إضـــراب عام ضـــد إصـــلاحات الحكومة برعاية صـــندوق النقد الدولي. الأمر الناتج عن ســـياســـة تثبيت الأجور وإنخفاض القوة الشرائية نتيجة إنخفاض قيمة العملة (تشوسودوفيسكي , ٢٠١٢, ص٢٩).
- الوصـفة العلاجية التقشـفية المقدمة من قبل صـندوق النقد الدولي, داعية إلى تخفيض الأجور, إدخال أو زيادة ضـــريبة القيمة المضـــافة, تخفيض الدعم الإجتماعي. الأمر الذي قد يؤدي إلى إنخفاض الإنتاجية و الدخول.
- إن تطبيق روشته العلاج الخاصة بصندوق النقد الدولي من خلال التقشف في الميزانية و تخفيض سعر العملة و تحرير التجارة و الخصـخصـة في ذات التوقيت , يفقد الدولة المدينة السيادة الإقتصادية و من ضمنها فقد السيطرة على السياسة المالية و النقدية , مما يمُكَن المؤسسات المالية الدولية من فرض الوصاية الإقتصادية على الدولة المدينة.
- تدويل سياسة الإقتصاد الكلي تحت سيطرة صندوق النقد الدولي و البنك الدولي , من خلال تحويل الدول إلى أراضـي إقتصـادية مفتوحة و يتحول إقتصـاد الدولة القومية إلي مخزون من العمالة رخيصة الثمن و الموارد الطبيعية (تشوسودوفيسكي , ٢٠١٢, ص٣١).
- رغم الهدف السامي لشروط صندوق النقد الدولي التقشفية, التى تتمثل في القضاء على الفقر, و زيادة معدل النمو الإقتصادي. إلا أن الفقر على مستوي العالم في إزدياد حيث

بلغ ٢.١ مليار نسمة في العالم عام ٢٠١٦ و يصل إلى ٢.٧ مليار نسمة عام ٢٠٢٠ (تقرير الفاو , ٢٠١٧ , ص٤).

- ضمان إستمرار الدول المدينة بالوفاء بسداد الديون , عن طريق إعادة جدولة الديون, حيث يؤجل سداد الدين الأصلي حتي تنفذ مدفوعات الفائدة (تشوسودوفيسكي , ٢٠١٢, ص٤٦).
- سعي المؤسسات المالية الدولية إلى تخفيض قيمة العملة المحلية إلى أدني مستوي , الأمر الذي يترتب عليه إرتفاع الأسعار و إنكماش في الأجور الحقيقية و منها تنخفض القيمة الدولارية للتكاليف و المصروفات الحكومية مما يسهل توفير عائدات الدولة من العملة الأجنبية و توجيهها إلى خدمة الدين الخارجي (تشوسودوفيسكي , ٢٠١٢, ص٥١).
- سعي المؤسسات المالية الدولية فرض برنامج مكافحة التضخم كجزء من حزمة العلاج الإقتصادية , من خلال زيادة تخفيض الطلب الكلي. عن طريق سحب النقد من التداول عن طريق الأوعية الإدخارية ذات العائد المرتفع (تشوسودوفيسكي , ٢٠١٢, ص٥٢).
- سياسة القضاء على تشوهات الأسعار , عن طريق إلغاء الإعانات و ضوابط الأسعار , من خلال تحرير الأسعار. الأمر الذي نتج عنه إرتفاع أسعار الحبوب المحلية , و تحرير أسعار الواردات من المواد الغذائية الأساسية و كذلك أسعار المدخلات الزراعية و المعدات , الأمر الذي يمثل عبء مباشر على تكاليف الإنتاج (تشوسودوفيسكي , ٢٠١٢, ص٥٦).
- إلغاء الحصص الجمركية و تخفيض رسوم الحماية , يجعل الصناعة المحلية أكثر قدرة على المنافسة في الأسواق العالمية. كما ذكر سابقا , لكن يؤدى أيضا إلى إنهيار الصناعة المحلية الموجهة إلى السوق المحلي (تشوسودوفيسكي , ٢٠١٢, ص٥٨).
- زيادة المعونات الغذائية و زيادة الإعتماد على الحبوب الأجنبية , أدي إلى تغير كبير في نمط الزراعة الغذائية المصرية.
- لا ينبغي إعتبار زيادة التجارة و زيادة تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر غاية في حد ذاته, لابد من إتباع سياسات تؤدي إلى تراكم رأس المال الثابت و الإرتقاء التكنولوجي(Saleh , Abouelkheir ,2013 ,P59).

(٣/٣) تجارب بعض الدول الناجحة في تنمية القطاع الزراعي

تم وضع معايير إقتصادية من قبل الإقتصادين "جونسون و ميلر" لتوضيح أن تنمية الزراعة جزء لا يتجزأ من تنمية الدولة , حيث تنحصر أهمية الزراعة في التنمية في خمسة مهام: (١) توفير العمالة لقطاع الصناعة و الخدمات. (٢) إنتاج أغذية منخفضة التكلفة , مما ينعكس على أجور العاملين. (٢) إنتاج الحبوب و المحاصيل المستخدمة كمواد خام لقطاع

الصناعة. (٣) تصدير المحاصيل الزراعة لمواجهة حاجة الدولة من الواردات من التكنولوجيا و المعدات الرأسمالية. (٦) زيادة دخل المزارعين (Johnston, and Mellor,1961).

تجربه الصين[١]:

هيمنت السياسات الاشتراكية على الخمسينيات و الستينيات و السبعينيات في الصين و كان لها تأثير عميق على الزراعة. حيث أن الصين حتى العام ١٩٧٨ كانت تعاني الفقر و الجوع نتيجة الإصلاحات الشيوعية (مشروع الرئيس "ماو" ١٩٥٨) حيث إنخفض الإنتاج الزراعي وقتها إلى ٤٠٪ نتيجة إجبار المزارعين على تقديم ثلث الإنتاج من الحبوب كضرائب, لكن بدأ تطبيق إصلاح زراعي مزيج من الاقتصاد الصيني القائم على التخطيط و السير في طريق اقتصاد السوق (خطة الرئيس الجديد "هسياو دنغ" ١٩٧٨) حيث : (١) توزيع أراضي المزارع الجماعية على العائلات. (٢) دفع الأجور بقدر كمية غلة الأرض و ليس وفقا لساعات العمل.(٣) حرية إختيار المحاصيل الزراعية للعائلات. (٤) الضرائب تحصل في صورة نقدية. (٥) الحكومة تحدد الأسعار مع رفعها لتشجيع المزراعين على الزراعة و التجارة.(٦) إلغاء إحتكار الدولة لشراء و بيع المنتجات الزراعية (ميريديث , ٢٠٠٩ , ص٢٣).

و يمكن توضيح نجاح سياسة الإصلاح الزراعي الجديد من خلال النقاط التالية: (١) زيادة إنتاج الحبوب (الأرز – القمح – الذرة) بنسبة ٤.٧٪ سنويا من عام ١٩٧٨ إلى ١٩٨٤ , مع ثبات المساحة المنزرعة. (٢) إنخفاض أسعار الحبوب (الأرز – القمح – الذرة) بين ٣٣٪ إلى ٤٥ % خلال فترة الإصلاحات الزراعية بدأ من السبيعينيات حتى أوئل القرن الحادي و العشرين. (٣) إرتفاع نسبي في الدخل عن طريق إنخفاض ميزانية إستهلاك الحبوب بحوالى ٤٠٪ بدأ من عام ١٩٨٠ حتى أستقر عند ١٤٪ في عام ٢٠٠٤.(٤) زيادة إنتاج المحاصيل النقدية مثل القطن و زيوت الطعام و الخضروات و الفاكهة و إستخدمها في التصدير (Huang , et al ,2007,P20).

مع إنضمام الصين إلي منظمة التجارة العالمية عام ٢٠٠١, تم التأكيد على تحرير التجارة الزراعية حيث أن الصين قد حررت التجارة من قبل إعتبارا من عام ١٩٨٠. الأمر الذي ساعد الصين في تصدير السلع التى تتمتع فيها بميزة نسبية و إستيراد السلع التى يكون فيها تخلف نسبي , من خلال تخفيض الصادرات من السلع كثيفة إستخدام الأراضي مثل الحبوب و البذور الزيتية و محاصيل السكر , و زيادة صادرات منتجات عالية القيمة كثيفة العمالة مثل الخضروات و الفاكهة و الأسماك (Report OECD, 2002 ,P64).

[١] تم إختيار نموذج الصين حيث مرت دولة الصين بمراحل قريبة الشبة من مصر حيث الإشتراكية و تطبيق سياسات الإصلاح الزراعي , تحرير التجارة , ثم الإنضمام إلى منظمة التجارة العالمية بالإضافة إلى الكثافة السكانية المرتفعة.

نلاحظ أنه ظل التدخل الحكومي مستمر في الإنتاج الزراعي من خلال أنظمة شراء الحبوب و الأقطان و تحديد حد أعلى للأسعار , لكن بحلول عام ٢٠٠٥ , يعتبر من أحد أبرز سمات الإقتصاد الزراعي الصيني هو عدم مشاركة الحكومة.

من أهم خصائص الإصلاح الزراعي في الصين هو وتيره الإصلاح , حيث أن تسلسل سياسات الإصلاح الزراعي بإتباع إستراتيجية التدرج في الإصلاحات , بداية من المرحلة الأولي التى تمثل إصلاحات معززه أو حافزة للنشاط الإقتصادي خلال الفترة من ١٩٧٨ إلى ١٩٨٤. و المرحلة الثانية التى تمثل تحرير تدريجي للسوق بداية من عام ١٩٨٥. و يجب أن نأخذ في الإعتبار أن نجاح تجربة تنمية القطاع الزراعي الصيني تم وفق منظور ثلاثي , (١) معايير الأداء للنمو , (٢) التحول الهيكلي , (٣) تحرير التجارة. مع ثبات العوامل المجتمعية الأخري مثل الصحة و التعليم(Zhang,2002,P3).

إن نموذج الصين يعتبر نجاح للتنمية الإقتصادية و الجدارة السياسية, بمعني أن الصين تسعى لتأسيس رأسمالية السوق الحرة تحت مظلة دولة سلطوية تقوم علي نظام الحزب الواحد و تؤكد على الإستقرار السياسي (بيل , ٢٠٢١ , ص٢٣٧).

تجربة البرازيل:

بداية من ثلاثينيات القرن العشرين كان الإقتصاد البرازيلي يعتمد على المنتجات الزراعية الموجهة للأسواق الخارجية. حيث شكلت مجموعة رئيسية من المنتجات (البن و المطاط و الكاكاو و القطن) أكثر من ٥٥٪ من الصادرات حتى الستينيات. و بحلول نهاية التسعينيات ، كانت السلع الأساسية مثل فول الصويا و الحديد الخام يمثل ١٠٪ من إجمالى الصادرات , و لاتزال البرازيل مستورداً كبيراً للغذاء (Pereira , et al ,2012,P2).

تأثر قطاع الزراعة البرازيلي استجابة لسياسة التصنيع بقيادة الحكومة التي حدثت في البرازيل من الستينيات إلى أوائل الثمانينيات. حيث استندت سياسة التصنيع في البرازيل الهادفة إلى تقليل الواردات إلى عده ضوابط منه: (١) إتباع أنظمة أسعار صرف متعددة , لتفضيل استيراد السلع الرأسمالية. (٢) تخفيض أسعار الفائدة للقروض الخاصة بالصناعة الرأسمالية. (٣) ربط قطاعي الصناعة والخدمات مباشرة بقطاع الزراعة. حيث ارتبطت فترة التصنيع هذه بتزايد عدد السكان ذوي الدخل المرتفع و عملية التحضر السريعة (Pereira , et al 2012,P5)., و أضحت السياسة الإقتصادية داعمة للتصنيع , الأمر الذي أدي إلى إنخفاض عدد السكان في الريف من ٦٤٪ من إجمالى عدد سكان البرازيل عام ١٩٥٠ , ليصل إلى ٣٢٪ من إجمالى عدد السكان عام ١٩٨٠ , و يواصل الإنخفاض ليصل إلى ١٦٪ من إجمالى عدد السكان عام ٢٠١٠ (بيانات البنك الدولي , ٢٠١٧) .بإختصار،أدت عملية التصنيع السريعة التي حدثت في البرازيل بين الستينيات و الثمانينيات من القرن العشرين إلى فرض ضغوطاً على القطاع الزراعي. على سبيل المثال : إبقاء أسعار المواد الغذائية منخفضة

, لتجنب تضخم الأجور في المناطق الحضرية. و أيضاً هجرة العمال من الريف إلى المدن نظراً لإرتفاع القوه الشرائية للأجور في المدن.

بحلول عام ٢٠١٥ تحولت البرازيل من مستورد رئيسي للغذاء إلى ثاني أكبر مصدر للغذاء في العالم وفقا لبيانات منظمة الأغذية و الزراعة للأمم المتحدة (الفاو) (الفاو , ٢٠١٥, ص٤) , و قد إهتمت البرازيل بتعزيز رؤية الزراعة القائمة على العلم و التكنولوجيا من خلال المؤسسة البرازيلية للبحوث الزراعية , التى تعتمد على تنمية الإنتاجية الزراعية في المساحة المنزرعة الحالية التى تقدر بـ ٩.٨٧٥٪ من المساحة الإجمالية للبرازيل التى تقدر بـ ١٩٧٦ مليون فدان. حيث تعتمد البرازيل على نظام الزراعة المتكاملة عن طريق إستخدام الأراضي الزراعية بشكل مكثف على مدار العام, من خلال نظام الزراعة التدويرية أو التسلسلية (البنك الدولي , ٢٠١٧, ص١٠).

(٤/٣) رؤية مقترحة لتنمية القطاع الزراعي المصري

السياسات الإقتصادية الناجحة هي التي يمكن أن تنسج من الآليات و الأدوات و الموارد المتاحة ما يحقق الأهداف الإقتصادية (حنفي , ٢٠١٠, ص٣٥٣). و الإستقرار السياسي يؤدى إلى نجاح تلك السياسات الإقتصادية. و يتمتع النظام السياسي في جمهورية مصر العربية بالإستقرار سياسيا و يمكن أن يتم وصف هذا الإستقرار بالجدارة السياسية, و مفهوم الجدارة السياسية يعني وضع أشخاص مدربين على مستوي مرتفع من الكفاءة في المواقع القيادية (بيل , ٢٠٢١ , ص١١). و لذلك يمكن تنمية القطاع الزراعي المصري من خلال هذا المفهوم في الآونه الأخيرة, حيث تقوم الدولة بدور فعال في تنمية القطاع الزراعي المصري ,على سبيل المثال , مشروعات إستصلاح الأراضي من خلال مشروع شركة الريف المصري الجديد , عام ٢٠١٤, و هي شركة تابعة للدولة برؤية جديدة و الهدف المبدئي هو إستصلاح مليون و نصف مليون فدان. بينما الهدف النهائي هو توزيع الأراضي المستصلحة على خريجي الجامعات – منظمة تعاونية زراعية – شركات مصرية – شركات الإستثمار الأجنبي بعقود إيجار طويلة الأجل مع منحها حوافز ضريبية لمده عشر سنوات. و بدأت الشركة تجني ثمار الإستصلاح الزراعي عام ٢٠١٧ حيث تم طرح ٥٠٠ ألف فدان (١٠٠ ألف في الفرافرة القديمة – ١٧٠ ألف في المغرة بالعلمين – ١٢٠ ألف فدان في غرب المنيا – ١١٠ ألف فدان في توشكى) وفقا لشروط صارمة لتلافي المشكلات التي تواجه المستثمرين و الشباب. حيث تم تخصيص ٧٥٪ من المساحة المستصلحة للمستثمرين (النور ,٢٠١٩, ص١١٧).

و حيث أن تنمية القطاع الزراعي المصري , يمكن أن تقاس من خلال بعض المؤشرات الإقتصادية كالآتي : (١) زيادة حجم الصادرات و تدنية حجم الواردات. (٢) تحقيق الأمن الغذائي بزيادة الإنتاج المحلي. (٣) التكامل بين القطاعات الإقتصادية. و حيث أن البحث يركز على تنمية القطاع الزراعي المصري على المستوي القومي و دور السياسات

الإقتصادية على المستوي الكلي, فيجب الإهتمام بشكل خاص بدور الدولة. من خلال وضع إستراتيجية يمكن بها إصلاح القطاع الزراعي المصري في عده خطوات:

أولا : إدارة الأسعار:

- زيادة أسعار السلع الزراعية التى يحصل عليها المنتجون.
- إلتزام مراكز المشتريات الحكومية بشراء جميع الحبوب التى يبيعها المزارعون بالسعر الأعلي.
- ربط سعر الإنتاج بحجم الإنتاج بعلاقة طردية, بحيث يؤدي إرتفاع الأسعار – المستند إلى الخطة الإقتصادية – إلى زيادة حجم الإنتاج الزراعي.
- إدارة قوي السوق من العرض و الطلب من قبل الدولة.

ثانيا : قوانين الحيازه و الإستثمار:

- حقوق إستصلاح الأراضي مملوكة للدولة, و يسمح للأفراد و الشركات بالحصول على الأراضي المستصلحة جاهزة للزراعة, مع إتخاذ كافة الإجراءات لضمان زراعة الأراضي المستصلحة.
- تأمين حيازة الأراضي وفقا لقوانين تشجيع عملية الإستثمار الزراعي.

ثالثا : سياسة المدخلات التسويقية:

- الإلتزام بالسعر الدولي لأسعار الأسمدة و البذور و المدخلات الزراعية.

رابعا : سياسة تحرير سوق المخرجات المحلية:

- إنشاء مؤسسات للتبادل التجاري أكثر كفاءة.
- السماح بالتخصص و التجارة من خلال توفير المعلومات بإستخدام آليه تسعير ملاءمة.
- ضمان الوصول إلى الإئتمان و التمويل.
- زيادة حرية التصرف في إنتاج المحاصيل و تسويقها.

خامسا: تطوير البنية التحتية للتكنولوجيا و المياه:

- تفعيل البحث الزراعي و إتباع نظام تكنولوجي.
- تجهيز المصارف و الترع للحفاظ على المياه, بما يجعل إستخدام المياه أكثر كفاءة.

سادسا: السياسة التجارية:

- الحفاظ على شروط التبادل التجاري وفقا لمنظمة التجارة العالمية.
- إتباع نظام سعر الصرف المرن.
- ضمان الوصول إلى الأسواق , و ترشيد كل من الدعم المحلي و إعانات التصدير.
- إهمال التأثير السلبي للتبادل التجاري على المحاصيل غير التنافسية الرئيسية

- (الحبوب) مثل القمح و الذرة و الأرز و الفول و أيضا القطن – التى تضررت من تحرير التجارة, و الإهتمام بزراعة تلك المحاصيل لتحقيق هدف الأمن الغذائي برغم عدم الجدوي إقتصاديا.

سابعا : الزراعة الديناميكية:

- تحويل قطاع الزراعة التقليدية إلى قطاع زراعة حديث و ديناميكي قائم على التقدم العلمي من خلال ثلاث سياسات: – توافر الإئتمان المالي – المدعوم بسعر فائدة منخفض – لتمويل شراء المدخلات الزراعية الحديثة المتطورة. – الإمتداد الريفي المتمثل في مشروعات الدولة للريف الجديد. – تقديم الدعم للبحوث الزراعية.

ثامنا : اقتناء الأراضي الزراعية في الخارج:

- إقتناء الأراضي في البلاد الأجنبية التى تتمتع بوفره في المياه و الأراضي الشاسعة , بغرض إنتاج الغذاء بشكل مباشر للسوق المحلية. و قد جرت عدة محاولات بدأ من عام ٢٠١٠ , منها على سبيل المثال ;تخصيص أراض زراعية لزراعة ٢ مليون طن من القمح سنويا في السودان , زراعة مليون فدان في أوغندا محاصيل زيتية و قمح و ذرة (هاريغان , ٢٠١٨ , ص١٧٠).

و قد إنتهجت الدولة المصرية عده خطوات في تنمية القطاع الزراعي من خلال إتباع منظومة الإصلاح الإقتصادي الجديدة في قطاع الزراعة المصري (خريطة مشروعات مصر):

- مشروع إستصلاح و زراعة ٤٥ ألف فدان بأساليب الري الحديثة المتطورة يونيو ٢٠١٥.
- مشروع إستصلاح عشرة ألاف فدان بالفرافرة محافظة الوادي الجديد يونيو ٢٠١٥.
- مشروع إنتاج الأسمدة الزراعية بالجيزة يونيو ٢٠١٥.
- مشروع المليون و نصف فدان ديسمبر ٢٠١٥.
- مشروع إنتاج الأسمدة الزراعية بالفيوم ديسمبر ٢٠١٥.
- مشروع الصوب الزراعية في قاعدة محمد نجيب العسكرية يناير ٢٠١٨.
- إنشاء شبكة صرف زراعي بالمراشدة الجديدة محافظة قنا أغسطس ٢٠١٨.
- مشروع الصوب الزراعية بالعاشر من رمضان ديسمبر ٢٠١٨.
- مشروع إنشاء ١٠٠ ألف صوبه زراعية ديسمبر ٢٠١٨.
- مشروع زراعة ١٦٤٠ فدان شرق الإسماعلية مايو ٢٠١٩.

- مشروع الدلتا الجديدة يناير ٢٠٢١.
- مشروع واحة الحرير بالخارجة (الصوب الزراعية) أكتوبر ٢٠٢١.
- مشروع قومي لإنتاج البذور و التقاوي يونيو ٢٠٢٢.

مع الأخذ في الإعتبار عند تطبيق هذه المشروعات لتنمية القطاع الزراعي , أن المحاصيل التى يتم زراعتها بشكل حصري للتصدير , أى المحاصيل التصديرية , للقضاء على عجز الميزان التجاري . قد تبدد الموارد المائية النادرة , حيث أن تصدير الزهور للخارج يعادل تصدير كميات المياه المستخدمه في إنتاجها وفقا لمفهوم (الماء الإفتراضي) للعالم الإنجليزي الجغرافي طوني ألين (عايب , البطراوي , ٢٠١٣ , ص١٥٦).

الإستراتيجية المقترحة لتنمية القطاع الزراعي المصري لابد أن تستهدف دفع القطاع الزراعي المصري للمشاركة في تحقيق الرفاهية الإقتصادية و الإجتماعية في المجتمع . من خلال تعظيم حجم الناتج الزراعي القومي عن طريق الإستخدام الأمثل للموارد الزراعية المتاحة في الإقتصاد القومي(درويش , حنفي , ١٩٩٦, ص١٠٦). من خلال:

١- تحقيق أقصي معدل لنمو الناتج الزراعي القومي .. عن طريق الإستخدام الأمثل للموارد الزراعية المتاحة و توجيهها نحو أنواع الإستغلال التي تحقق لها أقصي ميزه نسبية. و ذلك من خلال مجموعة من السياسات التى تستهدف زيادة إنتاجية عناصر الإنتاج الأرضية و البشرية و المائية و الرأسمالية و التنظيمية. و تتضح أهمية هذا الهدف على ضوء تذبذب الناتج الزراعي المصري و إتجاهه نحو التناقص خلال الألفينات , فقد إتجه معدل نمو الناتج الزراعي إلى التناقص حتى أصبح سالبا في عام ٢٠٠١ ليصل إلي سالب ١٢.٤٨٪ , ليصل إلي قيمة موجبة بحلول عام ٢٠١٠ ليصل إلى ١٧.١٩ % , و ما لبث أن أخذ في التناقص مره أخري خلال الفترة التالية ليصل إلى سالب ٢٩.٥٣٪ بحلول عام ٢٠١٧ , و قد حقق معدل نمو الناتج الزراعي زيادة خلال العام ٢٠١٨ ليصل إلي ٢٥.٠٨٪ . كما هو موضح في الشكل التالي رقم (٦):

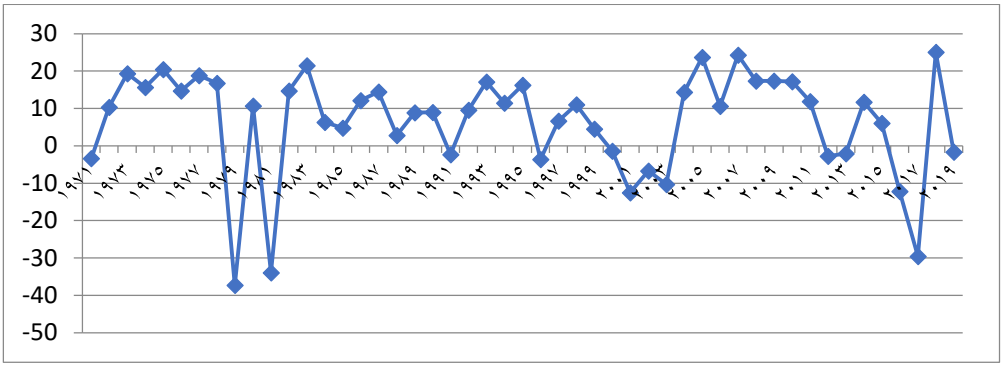

شكل (٦)معدل نمو الناتج الزراعي للفترة (١٩٧١ – ٢٠٢٠)

المصدر: https://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/tableView.aspx?ReportId=96

*النسب محسوبة من قبل الباحث

٢- تحقيق الأمن الغذائي. تستهدف سياسة التنمية الزراعية زيادة درجة الإعتماد على الإنتاج المحلى من السلع الغذائية الزراعية, و ذلك عن طريق زيادة الإنتاج المحلي من المحاصيل و المنتجات الزراعية الغذائية التى تشكل الواردات منها أهمية نسبية كبيرة في قائمة الواردات المصرية , و التى تقل درجة الإكتفاء الذاتي في إستهلاكها. حيث أن الفرق بين الإنتاج من المحاصيل (الحبوب) و الإستهلاك من المحاصيل (الحبوب) دائما سالب كما هو موضح بالجدول رقم (٣)- في ملاحق البحث-.

٣- الوفاء بإحتياجات الصناعات المحلية و تحقيق التكامل الزراعي الصناعي.. حيث تعتمد الصناعات الزراعية على إستخدام المواد الأولية الزراعية كمدخلات لها مثل صناعة الغزل و النسيج و صناعة المواد الغذائية. و تعتبر من الصناعات الرئيسية في مصر من حيث توليد الدخل و إمتصاص العمالة والإحلال محل الواردات. و لذلك فيجب أن تستهدف السياسة الزراعية الوفاء بإحتياجات هذه الصناعات.

٤- زيادة الصادرات الزراعية.. يجب على السياسات الزراعية إستهداف زيادة الصادرات الزراعية التى تتمتع فيها الزراعة المصرية بميزة نسبية في إنتاجها بالنسبة للسوق العالمي مثل الخضر و الفواكه و الزهور و النباتات الطبية و العطرية. حيث أن الميزان الزراعي دائم العجز بداية من العام ١٩٧٤ كما هو موضح بالجدول رقم (٤) – في ملاحق البحث.

النتائج

بدراسة السياسة المالية المستخدمة في القطاع الزراعي المصري, بشقيها الإنفاقي و الضريبي , توصل البحث إلى أن نسبة الإنفاق العام على القطاع الزراعي المصري لا تتجاوز ٣٥٪ من حجم الإنفاق العام , و السياسية الضريبة غير فعالة و غير محفزه لتنمية القطاع الزراعي المصري , بينما سياسة إعادة توزيع الدخل المتمثله في قانون الإصلاح الزراعي ١٩٥٢ أدي إلى تفتيت الحيازة الزراعية و إندثار حجم الأرض الزراعية تدريجيا.

من خلال إستخدام المنهج التحليلي لبيانات القطاع الزراعي المصري, توصل البحث إلى النتائج الأتيه:

- قطاع الزراعة المصري يتسم بعجز دائم في الميزان التجاري للمحاصيل الزراعية.
- إن تخفيض الإنفاق العام المخصص للإنفاق على قطاع الزراعة المصري أدي إلى تدهور الأهمية النسبية لقطاع الزراعية المصري.
- إتباع سياسات منظمة التجارة العالمية يدفع بالقطاع الزراعي المصري إلى التوجه إلى البستنة و زراعة الخضروات دون تأمين الإحتياجات الغذائية.
- نصائح صندوق النقد الدولي بإتباع سياسات إنكماشية تقشفية أدي إلى تهميش القطاع الزراعي المصري.
- إن الإنخراط في العملية الجارية لتقسيم العمل الدولي الحالي في قطاع الزراعة المصري و إنتاج المحاصيل الزراعية دون خطة قومية وطنية مصرية مصيريه أدي إلى تهميش القطاع الزراعي المصري و إضعاف مكانته و إمكاناته و دوره في الحفاظ على الأمن الغذائي المصري.
- كافة السياسة المالية المحلية المستخدمة في تنمية القطاع الزراعي المصري المتأثرة بسياسات المتغيرات الإقتصادية الدولية, أدت إلى إنتكاس القطاع الزراعي المصري , و تحويله من قطاع قد يحقق الأمن الغذائي إلى قطاع تجاري بحت , يستخدم في تصدير الفواكهة و الزهور.

التوصيات

و لابد من التأكيد على أن النتائج التى تم التوصل إليها البحث, هي نتائج عن فترة زمنية محددة ١٩٨٠-٢٠٢٠ , متأثره بسياسات إقتصادية إصلاحية بدأت عام ١٩٥٢. مرورا بظروف إقتصادية طاحنة نتيجة حرب ١٩٦٧ و حرب ١٩٧٣ و عدم إستقرار سياسي إلا في الفترة محل الدراسة من عام ١٩٨١ إلي إندلاع ثوره يناير ٢٠١١, الأمر الذي يعني العديد من الأسباب التي قد تؤثر على سلامة السياسات الإقتصادية المتبعة. و إنصياع الحكومات المصرية للإنخراط في المنظومة الجديد لتقسيم العمل الدولي دون إتخاذ إجراءات وقائية.

على المستوى الإجرائي يجب زراعة المحاصيل الأساسية (الفول – القمح – الذرة – الأرز) دون الأخذ في الإعتبار الجدوي الإقتصادية لتلك الزراعة بل و السعي إلى تصديرها جنبا إلى جنب مع تحقيق هدف الأمن الغذائي. وعلى المستوى العلمي يجب تطوير مراكز البحوث الزراعية بما يتيح لها مواكبه التطور الكبير في الهندسة الوراثية للبذور الزراعية و عدم الإكتفاء بإستيراد البذور و زراعتها فقط. و على المستوى النظري لابد من إجراء الدراسات والأبحاث التحليلية لمتابعة فجوة الإنتاج و الإستهلاك و مدي تأثرها بالإجراءات التي سيتم تطبيقها. و بناء على ما توصل إلية البحث من نتائج , يمكن أن نصيغ بعض الحلول التالية كخطة إستراتيجية قومية:

- الإعتماد على القطاع الزراعي كقطاع إقتصادي رئيسي و ليس كقطاع إقتصادي أولي.
- التوسع في زراعة المحاصيل الأساسية كالقمح و الفول و الذرة بهدف تحقيق الإكتفاء الذاتي من المحاصيل الزراعية الأساسية.
- زيادة الإنفاق الحكومي في إستصلاح و تجهيز الأراضي كبنية إساسية للزراعة.
- الإستثمار في النشاط الزراعي و التصنيع الزراعي بإستخدام التكنولوجيا الزراعية الحديثة.
- فرض ضرائب تصاعدية تتناسب عكسيا مع حجم الحيازة الزراعية. للحفاظ على الأراضي الزراعية , حيث تمثل حافز لزيادة المساحات المنزرعة.
- و يتم ذلك من خلال بعض الإجراءات تتمثل في :
  - إنشاء في مراكز البحوث الزراعية قاعدة بيانات بالرسائل العلمية المعدة في الإقتصاد الزراعي و العمل على تطبيقها.
  - إخضاع المساحات المنزرعة للمحاصيل الزراعية الغذائية إلى هيئة إقتصادية رقابية تابعة لوزارة الزراعة و إستصلاح الأراضي , الهدف منها متابعة إنتاجية المحاصيل المتوقعة و المستهدفه و التخطيط المسبق للإنتاج الزراعي .
  - الإعتماد على منظومة تسويق المحاصيل الزراعية وفقا لنظام المزاد , كوسيط بين المزارع و التجار المسوقين لتأمين دخل مستقر للمزارع يحول دون إمتناعة عن الزراعة في أوقات الأزمات. و كذلك في الحصول على القيمة العادلة للمحصول الزراعي.
  - تسهيل عملية إستخراج الشهادات اللازمة للمحاصيل الزراعية القابلة للتصدير من خلال جهة واحدة مختصة بالرقابة على جودة المحاصيل.

و تتمثل خطة العمل المقترحة في الأتي:

التوصية	السياسة	المستهدف	جهة التنفيذ	مؤشر الأداء
تعظيم الإنفاق على الزراعة	سياسة مالية إنفاقية رشيدة	الإستصلاح الزراعي	وزارة الزراعة	مساحة الأرض المنزرعة
		البحوث و التطوير الزراعي	الهيئات و الجامعات المختصة	نسبة البحوث التطبيقية العملية إلى البحوث النظرية
		تسويق المحاصيل الزراعية	وزارة الزراعة وزارة التجارة و الصناعة	حجم التعاملات في التجارة الزراعية داخليا و خارجيا
		التعاونيات الزراعية	مؤسسات المجتمع المدني	نسبة مساهمة التعاونيات الزراعية في القطاع الزراعي
تعديل الهيكل الضريبي الزراعي	سياسة مالية ضريبية رشيدة	إلغاء ضريبة الأطيان الزراعية	وزارة المالية	نسبة حصيلة الضرائب الزراعية إلى إجمالي الحصيلة الضريبية
		إلغاء ضريبة الثروة العقارية		
		فرض ضرائب تنازلية تتناسب عكسيا مع صافي الناتج الزراعي		
		فرض ضرائب تصاعدية تتناسب عكسيا مع حجم الحيازة الزراعية		
		زيادة الحوافز الضريبية الخاصة بالمشروعات الزراعية		

المراجع

المراجع العربية:

١. "قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٧٢ لسنة ١٩٩٥", الجريدة الرسمية , العدد ٢٤ (تابع) , في ١٥ يونيه سنة ١٩٩٥.

٢. أرنست فولف , " صندوق النقد الدولي : قوة عظمى في الساحة العالمية " , سلسلة عالم المعرفة , المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الأدب– الكويت , عدد ٤٣٥ , إبريل ٢٠١٦.

٣. أشرف منصور , " الليبرالية الجديدة : جذورها الفكرية و أبعادها الإقتصادية ", القاهرة , الهيئة المصرية العامة للكتاب , ٢٠٠٨.

٤. البنك المركزي المصري , " بيان صحفي لجنة السياسة النقدية بتاريخ ٢٣ يونيو ٢٠٢٢".

٥. بيان الحكومة عن السياسات المالية الداعمة لدور الدولة في الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٧.

٦. بيانات البنك الدولي ٢٠١٧.

٧. التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي , " أزمة فوق أزمة " , ٢٠٢٢.

٨. التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي , ٢٠١٩.

٩. تقرير عن التنمية في العالم ٢٠٠٢ , " بناء المؤسسات من أجل الأسواق" , البنك الدولي للإنشاء و التعمير / البنك الدولي, مؤسسة الأهرام , مركز الأهرام للترجمة و النشر , الطبعة العربية ٢٠٠٢.

١٠. جون جراي , " الفجر الكاذب : أوهام الرأسمالية العالمية " , المجلس القومي للترجمة , مكتبة الشروق , الطبعة الأولي ٢٠٠٠.

١١. جين هاريغان , " الاقتصاد السياسي للسيادة الغذائية في الدول العربية " , سلسلة عالم المعرفة ٤٦٥ , أكتوبر ٢٠١٨ .

١٢. حبيب عايب , منحة البطراوي , " أزمة المجتمع الريفي في مصر : نهاية الفلاح" المركز القومي للترجمة , الطبعة الأولي ٢٠١٣ , العدد ٢١٠٧ .

١٣. حسين سيد حسن عبد الباقي , " أثر الحوافز الضريبية على إيرادات مصلحة الضرائب المصرية – دراسة ميدانية " , جامعة عين شمس , كلية التجارة , ٢٠١٨.

١٤. خريطة مشروعات مصر www.egy-map.com

١٥. دانييل بيل , " نموذج الصين : الجدارة السياسية و حدود الديمقراطية" , سلسلة عالم المعرفة ٤٨٥, أغسطس ٢٠٢١.

١٦. روبين ميريديث , " الفيل و التنين : صعود الهند و الصين و دلالة ذلك لنا جميعا " , المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب , سلسلة عالم المعرفة , ٣٥٩ , يناير ٢٠٠٩.

١٧.سمية على عبد الحميد طلبة , " التركيب المصولى الأمثل فى ظل اتفاقية الجات و أثرة على الميزان التجارى الزراعى " , جامعة عين شمس – كلية التجارة – قسم الاقتصاد , رسالة ماجستير ٢٠٠٣.
١٨.سمير محمود ناصر , " جماعات الضغط الاقتصادية الدولية و آثارها السلبية على التطور الاقتصادي", دار الفرقد , ٢٠٠٥ .
١٩.سناء محمد عبد الغني الهابط , " التقييم الإقتصادى و المالى لإتفاقيات منظمة التجارة العالمية على قطاع البيئة الزراعية" , رسالة ماجستير ٢٠١١ , جامعة عين شمس , معهد الدراسات و البحوث البيئية , قسم العلوم البيئية.
٢٠.صقر أحمد صقر , " التنمية الإقتصادية " , مؤسسة الكويت للتقدم العملي – إدارة الثقافة العملية , سلسلة الكتب المتخصصة , ٢٠٠٤.
٢١.صقر عبد الصادق هلال النور , " الأرض و الفلاح و المستثمر : دراسة في المسألة الزراعية و الفلاحية في مصر" , دار المرايا للإنتاج الثقافي , الطبعة الثانية , القاهرة , ٢٠١٩.
٢٢.صندوق النقد الدولي , بيان صحفي , " بيان من المتحدث بأسم صندوق النقد الدولي بشأن مصر " , ٢٠٢٢.
٢٣.طارق سامي حنا , " دور صندوق النقد الدولي في التأثير على القرارات السياسية و الإقتصادية للدولة ١٩٨٩-٢٠١٧ : دراسة حالة الأردن" , رسالة ماجستير , جامعة الشرق الأوسط , الأردن , كلية الأداب و العلوم السياسية , ٢٠١٨.
٢٤.عبد المنعم فوزى , "السياسة المالية في النظام الإشتراكي " , المكتبة الثقافية , دار الكاتب العربي للطباعة و النشر – القاهرة ١٩٦٧.
٢٥.العشري حسين درويش , محمد ناظم حنفي , " الموارد الإقتصادية و التطور الإقتصادي " , الكتاب الجامعي ١٩٩٦.
٢٦.الكتاب الإحصائي السنوي , الجهاز المركزى للتعبئة العامة و الإحصاء , ديسمبر ٢٠٢١.
٢٧.مارك بليث , "التقشف : تاريخ فكرة خطرة", عالم المعرفة – المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الأداب – الكويت , مارس ٢٠١٦, العدد ٤٣٤.
٢٨.محمد الشحات الزعبلاوي , نشوى محمد سمير شعيب," أثر الإنفاق الحكومي على النمو في القطاع الزراعي" , المجلة المصرية للإقتصاد الزراعي , المجلد ٣١, العدد الأول , مارس ٢٠٢١.
٢٩.محمد عبد القادر عطا الله, و آخرون,"دور السياسات الزراعية في الحد من التعديات على الأراضي الزراعية و أثرها على الأمن الغذائي المصري", المجلة المصرية للإقتصاد الزراعي , المجلد ٢٨– العدد الرابع – ديسمبر (ب) ٢٠١٨.

٣٠.محمد ناظم حنفي , " التنمية الإقتصادية بين النظرية و التطبيق" , كلية التجارة جامعة طنطا , ٢٠١٠ , الكتاب الجامعي.

٣١.مراد زكي موسى , و آخرون , " دراسة إقتصادية قياسية لأهم العوامل المؤثرة في الضرائب الزراعية في مصر " , مجلة العلوم الزراعية المستدامة , م٤٤ , ع١ , ٢٠١٨, ص ص ٣٥: ٤٢.

٣٢.مصلحة الضرائب العقارية المصرية http://www.rta.gov.eg/Home/LandLaws

٣٣.منال محمد الحسانين عفان , ٢٠٠٩ , " تقييم استخدام أدوات السياسة الاقتصادية في تحقيق التوازن الاقتصادي – دراسة على الاقتصاد المصري مع إشارة لتجارب الدول حديثة التصنيع" رسالة دكتوراه , جامعة طنطا , كلية التجارة , قسم الاقتصاد و المالية العامة.

٣٤.منظمة الأغذية و الزراعة للأمم المتحدة, " البرنامج الإستراتيجي للحد من الفقر في المناطق الريفية ", الفاو ٢٠١٧.

٣٥.مؤشرات مختارة للتنمية الدولية , ١٩٩٧ , " تقرير عن التنمية فى العالم ١٩٩٧ : الدولة فى عالم متغير " , البنك الدولى للإنشاء و التعمير , مركز الأهرام للترجمة و النشر , مؤسسة الأهرام.

٣٦.ميشيل تشوسودوفيسكي , " عولمة الفقر" , الهيئة المصرية العامة للكتاب , مكتبة الأسرة ٢٠١٢.

٣٧.نعمة محمد علواني خليف , " دور السياسات الماليه في تنمية القطاع الزراعي المصري " , رسالة ماجتسير , جامعة الإسكندرية , كلية التجارة – قسم الإقتصاد العام , ٢٠١٥.

وزارة المالية : الحسابات الختامية
http://www.mof.gov.eg/Arabic/_Layouts/MOF/ExternalPages/Laws/Default_Ar.aspx,
http://www.mof.gov.eg/Arabic/Pages/hessab_khetamy.aspx

المراجع الأجنبية:

1. "*SUDAN : Enhanced Heavily Indebted Poor Countries (HIPC) Initiative—Decision Point Document* ", IMF Country Report No. 21/144 , International Monetary Fund ,July 2021.
2. "*What are the main criticisms of the World Bank and IMF?*",www.brettonwoodsproject.org, 2020.
3. Ashraf S.E. Saleh , Hanane F. Abouelkheir ,2013 , "*Egypt and the EU: An Assessment of the Egyptian Euro-Mediterranean Partnership*" , Topics in Middle Eastern and African Economies , Vol. 15, No. 1, May 2013.
4. Charles Data Alemi, et al ,"*Pursuing WTO accession: Advantages and disadvantages for South Sudan*", International Growth Centre, IGC, www.Theigc.org, July 2016.
5. Daoud, A., Food Policy, https://doi.org/10.1016/j.foodpol.2019.01.005.
6. El-Rasoul, Ahmed AbouElyazid, et al , (2017)," *Government expenditure on the Egyptian agricultural sector and its relation to economic growth*", MPRA Paper No. 98296, posted 30 Jan 2020 06:23 UTC, https://mpra.ub.uni-muenchen.de/98296.
7. FAO, 2015, AQUASTAT Country Profile – Brazil, Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO). Rome, Italy.
8. https://www.fao.org/faostat/ar/#data/WCAD.
9. https://www.imf.org/en/About/Factsheets/IMF-at-a-Glance.
10. https://www.wto.org/english/res_e/publications_e/wtocan_e.pdf.
11. Ishola S. Ademola et al , " *Government Expenditure on Agricultural Sector and Economic Growth in Nigeria (1981 – 2010)*" , IOSR Journal Of Humanities And Social Science (IOSR-JHSS) , Volume 8, Issue 4 (Mar. - Apr. 2013), PP 62-67 , e-ISSN: 2279-0837, p-ISSN: 2279-0845.
12. Isin Tellioglu and Panos Konandreas," *Agricultural Policies, Trade and Sustainable Development in Egypt*", International Centre for Trade and Sustainable Development (ICTSD), www.fao.org/neareast/en/, March 2017.

13. Jingmei Ren, et al , (2022)," *Research on taxation policies for agricultural development under the rural revitalization strategy*", SHS Web of Conferences 154, 03003 (2023) https://doi.org/10.1051/shsconf/202315403003, PESD.
14. Johnston, Bruce F. and Mellor, John W.,1961, "*The Role of Agriculture in Economic Development*", American Economic Review, Vol. 51, No.4, Sept. 1961.
15. L.X. Zhang , "*Agricultural And Rural Development In China*", Center for Chinese Agricultural Policy , Chinese Academy of Sciences , http://pubs.iclarm.net/Pubs/china/pdf/china_agricultural.pdf.
16. Mark Horton and Asmaa El-Ganainy , "*What IsFiscal Policy?*" , Finance & Development June 2009 , IMF.
17. Pedro A Arraes Pereira , et al ,2012, "*The development of Brazilian agriculture: future technological challenges and opportunities*", Agriculture & Food Security 2012, 1:4, https://agricultureandfoodsecurity.biomedcentral.com.
18. Report OECD, 2002 , "*China in the World Economy: The Domestic Policy Challenges Synthesis Report*" , Organisation For Economic CO-Operation And Development , 2002 , pp 64 : 66.
19. Rich Whitney , "*US Provides Military Assistance to 73 Percent of World's Dictatorships*" , September 23, 2017.
20. Stormy A. Mildner and Julia Howald," *Jumping the Fiscal Cliff: The Political Economy of Fiscal Policy-Making under President Obama*", CESifo Forum 2/2013 (June).
21. The WTO Agreements Series "*Agriculture*" ,Printed by the WTO Secretariat, III-2003-500, World Trade Organization, 2003.
22. World Bank. 2017, Agriculture Productivity Growth in Brazil , September 24, 2017.
23. Zavale H. et al , " *The Structure and Trends of Public Expenditure on Agriculture in Mozambique*" , Regional Strategic Analysis and Knowledge Support System, ReSAKSS Working Paper No. 34, December 2011.

قائمة الملاحق:

جدول (١) الإنفاق العام على الزراعة و نسبته إلى الإنفاق العام الإجمالي للفترة (٢٠٠٤-٢٠٢٠)

بالمليون دولار

السنوات	الإنفاق العام على الزراعة	الإنفاق العام	نسبة الإنفاق على الزراعة إلى الإنفاق العام %
٢٠٠٤	٢٥.٨٤	٨٨٠٦.٠٤	٠.٢٩
٢٠٠٥	٣٢.٥٠	١٠٥٠٥.٥٥	٠.٣١
٢٠٠٦	٣٧.٩٠	١١٥٥٨.٥٩	٠.٣٣
٢٠٠٧	٤٣.٣١	١٤٩٧٨.٠٩	٠.٢٩
٢٠٠٨	٦٣.٣١	١٧٩٤٤.٠٤	٠.٣٥
٢٠٠٩	٥٨.٤٢	٢١٣٢٧.٤٠	٠.٢٧
٢٠١٠	٧١.٧١	٢٣٩٥١.٣٣	٠.٣٠
٢٠١١	٨٢.٦٩	٢٦٤٥٦.٣٧	٠.٣١
٢٠١٢	٨٨.١٤	٣٠٩٠٩.٩٢	٠.٢٩
٢٠١٣	١٠٠.٣٣	٣٠٧٤٥.٠٧	٠.٣٣
٢٠١٤	١١١.٥٤	٣٥٦٥٩.٩١	٠.٣١
٢٠١٥	١١٢.٤١	٣٧٣٦٧.٤٤	٠.٣٠
٢٠١٦	٩٧.٢٣	٣٠٨٨١.٥٦	٠.٣١
٢٠١٧	٦٧.٨٨	١٩٦٩٣.٤٨	٠.٣٤
٢٠١٨	٥٨.٧٢	٢٠٨٥٨.٥٥	٠.٢٨
٢٠١٩	٥٦.٣٢	٢١٩٠١.٤٧	٠.٢٦
٢٠٢٠	٦٢.١٤	٢٢٩٩٦.٥٤	٠.٢٧

المصدر : http://www.fao.org/faostat/ar/#data/IG
https://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/tableView.aspx

جدول (٢) الضرائب على الزراعة و نسبتها إلى الضرائب الإجمالية للفترة (٢٠٠٠ – ٢٠٢٠)

القيمة بالمليار جنية

السنوات	الضرائب الإجمالية	الضرائب الزراعية	نسبة الضرائب الزراعية من الضرائب الإجمالية%
٢٠٠٠	٥١.٣٦	٠.١٨	٠.٣٥
٢٠٠١	٥٠.٨	٠.١٩	٠.٣٨
٢٠٠٢	٥٥.٧١	٠.٢٠	٠.٣٦
٢٠٠٣	٦٧.١٨	٠.١٧	٠.٢٥
٢٠٠٤	٧٥.٥٨	٠.١٩	٠.٢٥
٢٠٠٥	٩٧.٧٩	٠.١٩	٠.١٩
٢٠٠٦	١١٤.٦١	٠.٥١	٠.٤٥
٢٠٠٧	١٣٧.١٩	٠.٥٥	٠.٤٠
٢٠٠٨	١٦٣.٢٢	٠.٦٢	٠.٣٨
٢٠٠٩	١٧٠.٤٩	٠.٥٥	٠.٣٢
٢٠١٠	١٩٢.٠٧	٠.٨٢	٠.٤٣
٢٠١١	٢٠٧.٤١	٠.٩٣	٠.٤٥
٢٠١٢	٢٥١.١٢	١.٠٥	٠.٤٢
٢٠١٣	٢٦٠.٣	١.١٤	٠.٤٤
٢٠١٤	٣٠٥.٩٦	١.٠٧	٠.٣٥
٢٠١٥	٣٤٢.٦٨	١.١١	٠.٣٢
٢٠١٦	٣٩٤.٠٨	١.١٧	٠.٣٠
٢٠١٧	٤٥٧.١٣	١.٢٤	٠.٢٧
٢٠١٨	٥٣٤.٨٤	١.٣٢	٠.٢٥
٢٠١٩	٦٣١.١١	١.٤٠	٠.٢٢
٢٠٢٠	٧٥١.٠٢	١.٤٦	٠.١٩

المصدر : مصلحة الضرائب العامة المصرية

جدول (٣) حجم الإنتاج و الإستهلاك من المحاصيل (الحبوب)

السنوات	الإنتاج من المحاصيل (الحبوب)	الإستهلاك من المحاصيل (الحبوب)	الفرق الكميات بالطن	السنوات	الإنتاج من المحاصيل (الحبوب)	الإستهلاك من المحاصيل (الحبوب)	الفرق الكميات بالطن
١٩٦١	٥٠٠٩	٦١١٩	-١١١١	١٩٩١	١٣٨٦٤	٢١٣٣١	-٧٤٦٧
١٩٦٢	٦٤٤٠	٨١٢٤	-١٦٨٥	١٩٩٢	١٤٦١١	٢١٥٣٦	-٦٩٢٥
١٩٦٣	٦٤٤٢	٨٣٣٧	-١٨٩٤	١٩٩٣	١٤٩٦٢	٢٢٠٠٤	-٧٠٤٢
١٩٦٤	٦٣٥٢	٨١٢٦	-١٧٧٤	١٩٩٤	١٥٠١٢	٢٣٩٦٣	-٨٩٥١
١٩٦٥	٦١٣٨	٨٠٢١	-١٨٨٣	١٩٩٥	١٦٠٩٧	٢٣٩١٦	-٧٨١٨
١٩٦٦	٦٤٨٠	٨٥٤٥	-٢٠٦٥	١٩٩٦	١٦٥٤٢	٢٤٨٥٠	-٨٣٠٨
١٩٦٧	٦٧٣٩	٩١٧٩	-٢٤٤٠	١٩٩٧	١٨٠٧١	٢٧٩٤٠	-٩٨٦٨
١٩٦٨	٧٤٥٠	٩٢٩٧	-١٨٤٧	١٩٩٨	١٧٩٦٤	٢٦١٣٦	-٨١٧٢
١٩٦٩	٧١٣٦	٧٩٢٣	-٧٨٧	١٩٩٩	١٩٤٠١	٢٨١٤٢	-٨٧٤٢
١٩٧٠	٧٤٧٨	٨١٢٩	-٦٥١	٢٠٠٠	٢٠١٠٦	٢٩٣٦٥	-٩٢٦٠
١٩٧١	٧٥٤٠	٩٤٧٤	-١٩٣٣	٢٠٠١	١٨٥٦١	٢٧٢٢٨	-٨٦٦٧
١٩٧٢	٧٤٨٦	٨٨٠٣	-١٣١٧	٢٠٠٢	٢٠١٩٤	٣٠٠٤٠	-٩٨٤٥
١٩٧٣	٧٦٧١	٩٢٤٥	-١٥٧٤	٢٠٠٣	٢٠٦٨٢	٢٨١٨١	-٧٤٩٩
١٩٧٤	٧٦٨٢	١١٤٢٣	-٣٧٤٠	٢٠٠٤	٢٠٨٢٣	٢٦٧٩٦	-٥٩٧٣
١٩٧٥	٨١٣٠	١٢٢٤٠	-٤١١٠	٢٠٠٥	٢٢٤٢٣	٣٢١٦٢	-٩٧٣٩
١٩٧٦	٨١٨٩	١٢٣٢٥	-٤١٣٥	٢٠٠٦	٢٢٥١٨	٣٣٣٩١	-١٠٨٧٣
١٩٧٧	٧٤٥٥	١٢١٦٧	-٤٧١٢	٢٠٠٧	٢١٥٩٩	٣٣٩٧٩	-١٢٣٧٩
١٩٧٨	٨٢١٥	١٣٩٢٣	-٥٧٠٧	٢٠٠٨	٢٣٧٤٣	٣٥٧٧٧	-١٢٠٣٤
١٩٧٩	٨٠٦٣	١٣٣٦٩	-٥٣٠٦	٢٠٠٩	٢٢٧٥٧	٣٦٥٦٨	-١٣٨١١
١٩٨٠	٨١٠٠	١٤٠٢٩	-٥٩٣٠	٢٠١٠	١٩٤٦٥	٣٥٦٥١	-١٦١٨٦
١٩٨١	٨٢٣٩	١٥٣٤٥	-٧١٠٦	٢٠١١	٢٢٠١٤	٣٨٧٩٦	-١٦٧٨٢
١٩٨٢	٨٥٢٢	١٥٢٩٩	-٦٧٧٧	٢٠١٢	٢٣٧٥٦	٤١٣٣٠	-١٧٥٧٥
١٩٨٣	٨٧٠٠	١٦٧٩٥	-٨٠٩٥	٢٠١٣	٢٤١٢٣	٣٩٨٣٤	-١٥٧١٠
١٩٨٤	٨٤٥٥	١٧٠٠١	-٨٥٤٥	٢٠١٤	٢٣٣٢٤	٤٢٥٤٨	-١٩٢٢٤
١٩٨٥	٨٥٦١	١٧٤٤١	-٨٨٨٠	٢٠١٥	٢٣١٤٢	٤١٤٠٦	-١٨٢٦٥
١٩٨٦	٨٧٥٤	١٧١٢١	-٨٣٦٧	٢٠١٦	٢٣٣٨٩	٤٢٧٦٦	-١٩٣٧٧
١٩٨٧	٩٤٤٥	١٨٦٩٣	-٩٢٤٨	٢٠١٧	٢٢٩٢٣	٤١٠٩٩	-١٨١٧٦
١٩٨٨	٩٧٦٤	١٨٢٥٤	-٨٤٩٠	٢٠١٨	١٧٥٦٣	٣٢٨٨٤	-١٥٣٢١
١٩٨٩	١١١٣٠	١٩٤٥٢	-٨٣٢١	٢٠١٩	٢٤١٢٦	٤٢١٥٧	-١٨٠٣١
١٩٩٠	١٣٠٢٢	٢١٢٨٨	-٨٢٦٦	٢٠٢٠	٢٥٦٤٥	٤٤٠٣٧	-١٨٣٩٢

المصدر: منظمة الأغذية و الزراعة للأمم المتحدة

http://www.fao.org/faostat/ar/#data/QC

http://www.fao.org/faostat/ar/#data/TP

**حجم الإستهلاك محسوب من قبل الباحث = حجم الإنتاج + حجم الواردات – حجم الصادرات

جدول (٤) الميزان التجارى الزراعى المصري خلال الفترة (١٩٦١ – ٢٠٢٠)
القيمة بالمليون دولار

السنوات	الصادرت الزراعية	الواردات الزراعية	الميزان الزراعى	نسبة التغطية %
١٩٦١	٣٦٨.٥٠	١٨٨.٨٤	١٧٩.٦٦	١٩٥.١٤
١٩٦٢	٢٧٣.٨٤	٢٤٢.٢٠	٣١.٦٤	١١٣.٠٦
١٩٦٣	٣٧٢.٥٧	٢٩٥.٠٣	٧٧.٥٤	١٢٦.٢٨
١٩٦٤	٣٨٨.٢٣	٣١٠.٩٣	٧٧.٣٠	١٢٤.٨٦
١٩٦٥	٤٢٨.٢٢	٢٩٤.٧٤	١٣٣.٤٨	١٤٥.٢٩
١٩٦٦	٤٢٥.٦٢	٣٢٤.٣٥	١٠١.٢٨	١٣١.٢٣
١٩٦٧	٣٩٩.٨٥	٣٤٧.١٣	٥٢.٧٢	١١٥.١٩
١٩٦٨	٤٣٤.٩٩	٢٥١.٩١	١٨٣.٠٨	١٧٢.٦٨
١٩٦٩	٥١٠.٧٤	٢٢٠.٨١	٢٨٩.٩٣	٢٣١.٣١
١٩٧٠	٥١٢.٤٩	٢١٤.٠٣	٢٩٨.٤٦	٢٣٩.٤٥
١٩٧١	٥٥٧.٥٠	٣١٦.٣٤	٢٤١.١٦	١٧٦.٢٤
١٩٧٢	٥١١.٦٦	٢٨٩.٧٠	٢٢١.٩٦	١٧٦.٦٢
١٩٧٣	٧١٦.٢٠	٣١٩.٧٥	٣٩٦.٤٥	٢٢٣.٩٩
١٩٧٤	٩٨٢.٣٨	١٢٠٥.٩٦	٢٢٣.٥٨–	٨١.٤٦
١٩٧٥	٧٨٢.٠٩	١٤١٧.٣٧	٦٣٥.٢٩–	٥٥.١٨
١٩٧٦	٧٣٣.٦١	١٣٧٦.٥١	٦٤٢.٩٠–	٥٣.٢٩
١٩٧٧	٨٢٢.٨٢	١٥٤٧.٤٣	٧٢٤.٦٠–	٥٣.١٧
١٩٧٨	٦٦٣.٧٨	١٩٩٧.١٤	١٣٣٣.٣٧–	٣٣.٢٤
١٩٧٩	٦٠٥.٨٠	١٦٦٨.٣٦	١٠٦٢.٥٦–	٣٦.٣١
١٩٨٠	٦٧٧.٣١	٢٣٥٠.٣٠	١٦٧٢.٩٩–	٢٨.٨٢
١٩٨١	٧٤٠.٥٣	٣٦٣٥.٥٤	٢٨٩٥.٠١–	٢٠.٣٧
١٩٨٢	٦٧٢.٩٢	٣٢١٦.٧١	٢٥٤٣.٧٩–	٢٠.٩٢
١٩٨٣	٧٢٦.٣٦	٣٣٠٣.٦٦	٢٥٧٧.٣٠–	٢١.٩٩
١٩٨٤	٧٥٦.١٠	٣٩٤١.٥٤	٣١٨٥.٤٤–	١٩.١٨
١٩٨٥	٦٦١.٥٧	٣٧٠٨.١٥	٣٠٤٦.٥٨–	١٧.٨٤
١٩٨٦	٦٦٩.٣٨	٣٣٣٩.٨٦	٢٦٧٠.٤٨–	٢٠.٠٤
١٩٨٧	٦٧٢.٥٥	٢٦٠٤.٧٤	١٩٣٢.١٩–	٢٥.٨٢
١٩٨٨	٥١٣.٧٦	٣١٦٦.٠٦	٢٦٥٢.٣٠–	١٦.٢٣
١٩٨٩	٥٣٢.٤٨	٣١٦٨.٥٨	٢٦٣٦.١٠–	١٦.٨٠
١٩٩٠	٤٢٧.٠٣	٣٠٧٥.٥٦	٢٦٤٨.٥٤–	١٣.٨٨
١٩٩١	٣٩٠.٩٨	٢٥٣٠.٤٧	٢١٣٩.٥٠–	١٥.٤٥
١٩٩٢	٤٠١.٢٢	٢٥٤٧.٤١	٢١٤٦.١٩–	١٥.٧٥
١٩٩٣	٣٦٠.٣٦	٢٢٧٦.٣١	١٩١٥.٩٥–	١٥.٨٣
١٩٩٤	٥٥١.٥١	٢٧٧٨.١٥	٢٢٢٦.٦٥–	١٩.٨٥
١٩٩٥	٥٣٦.١٢	٣٣٦٩.٦٠	٢٨٣٣.٤٨–	١٥.٩١
١٩٩٦	٥٢١.٠٩	٣٨٦٣.١٩	٣٣٤٢.٠٩–	١٣.٤٩
١٩٩٧	٤٤٢.٢٥	٣٤٥٨.٦٠	٣٠١٦.٣٥–	١٢.٧٩
١٩٩٨	٥٧١.٧٨	٣٥٥٦.٩٤	٢٩٨٥.١٦–	١٦.٠٨
١٩٩٩	٥٨٥.٧٦	٣٦٦٤.٩٧	٣٠٧٩.٢٢–	١٥.٩٨
٢٠٠٠	٥١٨.١٤	٣٥٣٢.٣٢	٣٠١٤.١٨–	١٤.٦٧
٢٠٠١	٦٢٠.٤٩	٣٣٣٧.٥٤	٢٧١٧.٠٥–	١٨.٥٩
٢٠٠٢	٧٧١.٧٨	٣٤٧١.٧٧	٢٦٩٩.٩٩–	٢٢.٢٣
٢٠٠٣	٩٣٧.٧٥	٢٧٨١.١٤	١٨٤٣.٤٠–	٣٣.٧٢
٢٠٠٤	١٣١٤.٣٠	٣١٢٣.٧٢	١٨٠٩.٤٢–	٤٢.٠٧

٢٠٠٥	١١٦٧.٥٤	٤٠٠٩.٣٢	-٢٨٤١.٧٩	٢٩.١٢
٢٠٠٦	١٠٨٦.٣٨	٤٥٣٩.٦٠	-٣٤٥٣.٢٣	٢٣.٩٣
٢٠٠٧	١٥٦٣.٤١	٦٢٩١.٨٤	-٤٧٢٨.٤٣	٢٤.٨٥
٢٠٠٨	٢١٧٦.٨٤	٨٩٥٢.٧٣	-٦٧٧٥.٨٩	٢٤.٣١
٢٠٠٩	٤٤٠٧.٠٠	٨٧٥٣.٥٩	-٤٣٤٦.٥٩	٥٠.٣٥
٢٠١٠	٢٩١٨.٠١	١١٧٣٣.٣١	-٨٨١٥.٣٠	٢٤.٨٧
٢٠١١	٥٠٩٣.٦٦	١٤٧٢٠.٧٥	-٩٦٢٧.١٠	٣٤.٦٠
٢٠١٢	٤١٤٠.٧٧	١٥٢٥٢.٥٧	-١١١١١.٧٩	٢٧.١٥
٢٠١٣	٤٨٦٧.٢٩	١٣٨٠٨.٤٧	-٨٩٤١.١٨	٣٥.٢٥
٢٠١٤	٤٤٣٨.١٩	١٤١٩٨.٧٩	-٩٧٦٠.٦٠	٣١.٢٦
٢٠١٥	٤٣٩٠.٩٣	١٣٠٨٨.٦٤	-٨٦٩٧.٧١	٣٣.٥٥
٢٠١٦	٤٤٠٦.٧٩	١١٧٧١.٥٤	-٧٣٦٤.٧٥	٣٧.٤٤
٢٠١٧	٤٩٩٣.٣٣	١٣٢٠٧.٤٥	-٨٢١٤.١٢	٣٧.٨١
٢٠١٨	٥٠٧٣.٦٨	١٤١٤٥.٢٨	-٩٠٧١.٦٠	٣٥.٨٧
٢٠١٩	٥٥٥٠.٦١	١٤٨٩٤.٩٨	-٩٣٤٤.٣٧	٣٧.٢٦
٢٠٢٠	٦٢٣٣.٣٤	١٥٩٦٧.٤٢	-٩٧٣٤.٠٩	٣٩.٠٤

المصدر : منظمة الأغذية و الزراعة للأمم المتحدة – www.FAO.org/FAOSTAT

http://www.fao.org/faostat/ar/#data/TP

جدول (٥) القيمة المضافة لقطاع الزراعة المصري مقارناً بالقطاعات الأخرى للفترة (١٩٧٠-٢٠٢٠)

القيمة بالألف دولار

السنوات	القيمة المضافة لقطاع الزراعة	القيمة المضافة لقطاع الصناعة	القيمة المضافة لقطاع الخدمات	القيمة المضافة للإقتصاد المصري	نسبة القيمة المضافة للزراعة إلي الإجمالي%	نسبة القيمة المضافة للصناعة إلى الإجمالي%	نسبة القيمة المضافة للخدمات إلى الإجمالي%
١٩٧٠	٢٠٥٨.٠٧	١٩٧٠.٤٧	٢٩٦٤.٩٠	٦٩٩٣.٤٤	٢٩.٤٣	٢٨.١٨	٤٢.٤٠
١٩٧١	١٩٨٨.٤٢	١٩١٨.٢٩	٣٧٤٠.٢٦	٧٦٤٦.٩٧	٢٦.٠٠	٢٥.٠٩	٤٨.٩١
١٩٧٢	٢١٩٤.٤٣	٢٠٠٢.٠٣	٤٠٤٨.٧٦	٨٢٤٥.٢٢	٢٦.٦١	٢٤.٢٨	٤٩.١٠
١٩٧٣	٢٦٢٠.٠٤	٢٠٠٠.٩٥	٤٥٠٠.٣٢	٩١٢١.٣٢	٢٨.٧٢	٢١.٩٤	٤٩.٣٤
١٩٧٤	٣٠٣١.٦٢	٢٣٣٨.٠٨	٤٦٩٤.١٤	١٠٠٦٣.٨٤	٣٠.١٢	٢٣.٢٣	٤٦.٦٤
١٩٧٥	٣٦٥٢.١١	٢٩٥٠.٨٥	٥٣٨٣.١٢	١١٩٨٦.٠٨	٣٠.٤٧	٢٤.٦٢	٤٤.٩١
١٩٧٦	٤١٩٠.١٠	٣٨٤٨.١٨	٦٤٠٧.١٧	١٤٤٤٥.٤٦	٢٩.٠١	٢٦.٦٤	٤٤.٣٥
١٩٧٧	٤٩٧٨.١٢	٤٥٤٩.٤٤	٨٠٦٥.٦٩	١٧٥٩٣.٢٤	٢٨.٣٠	٢٥.٨٦	٤٥.٨٥
١٩٧٨	٥٨١٥.٥١	٥٧٨٨.١١	٩٥١٦.٤٣	٢١١٢٠.٠٥	٢٧.٥٤	٢٧.٤١	٤٥.٠٦
١٩٧٩	٣٦٤٦.٨٩	٤٠٧٨.٩٤	٦٦٥٤.٣٢	١٤٣٨٠.١٦	٢٥.٣٦	٢٨.٣٧	٤٦.٢٧
١٩٨٠	٤٠٣٦.٥٠	٦٩٨٩.٥٣	٨٢٢٧.٤٤	١٩٢٥٣.٤٨	٢٠.٩٧	٣٦.٣٠	٤٢.٧٣
١٩٨١	٢٦٦٧.١٢	٤٦١٥.٨٨	٥٨٦٣.٨٠	١٣١٤٦.٨٠	٢٠.٢٩	٣٥.١١	٤٤.٦٠
١٩٨٢	٣٠٥٩.٩٧	٥٠٧٤.٩٦	٧٥٠٥.٧٨	١٥٦٤٠.٧١	١٩.٥٦	٣٢.٤٥	٤٧.٩٩
١٩٨٣	٣٧١٨.١٩	٥٥٨١.٦٨	٨٦٧٤.٥٤	١٧٩٧٤.٤١	٢٠.٦٩	٣١.٠٥	٤٨.٢٦
١٩٨٤	٣٩٥٤.٩٥	٦٢٨٢.٨٦	٩٩٨٤.١٥	٢٠٢٢١.٩٦	١٩.٥٦	٣١.٠٧	٤٩.٣٧
١٩٨٥	٤١٤٣.٩٨	٧١٧٠.١٣	١١٢٥٩.٥٦	٢٢٥٧٣.٦٧	١٨.٣٦	٣١.٧٦	٤٩.٨٨
١٩٨٦	٤٦٤٩.٣٤	٧٤٥٥.٧٤	١٢٦٣١.٨٦	٢٤٧٣٦.٩٤	١٨.٨٠	٣٠.١٤	٥١.٠٦
١٩٨٧	٥٣٢٣.٩٧	٧٠٣٤.٧٤	١٣٣١٨.٦١	٢٥٦٧٧.٣٢	٢٠.٧٣	٢٧.٤٠	٥١.٨٧
١٩٨٨	٥٤٧٢.٨٥	٨٣٦٢.٩٧	١٤٦٥٣.٦٢	٢٨٤٨٩.٤٤	١٩.٢١	٢٩.٣٥	٥١.٤٤
١٩٨٩	٥٩٥٨.٩٩	٨٩٨٠.٩٦	١٥٧٧٩.٤٩	٣٠٧١٩.٤٣	١٩.٤٠	٢٩.٢٤	٥١.٣٧
١٩٩٠	٦٤٩٥.٧٧	٩٨٩٢.١٦	١٦٩٨١.٥٥	٣٣٣٦٩.٤٨	١٩.٤٧	٢٩.٦٤	٥٠.٨٩
١٩٩١	٦٣٤٣.٢٢	١٢٤٧٩.٣١	١٧٩٥٧.٦٩	٣٦٧٨٠.٢٢	١٧.٢٥	٣٣.٩٣	٤٨.٨٢
١٩٩٢	٦٩٥١.٢٣	١٤٤٠٢.٠٨	٢٠٨٣٦.٥٥	٤٢١٨٩.٨٧	١٦.٤٨	٣٤.١٤	٤٩.٣٩
١٩٩٣	٨١٤١.٣٢	١٦١١١.٣٤	٢٤٤٦١.٣٠	٤٨٧١٣.٩٦	١٦.٧١	٣٣.٠٧	٥٠.٢١
١٩٩٤	٩٠٧٧.٢٢	١٧٨٠٧.٨٦	٢٧٠٩٥.٣٤	٥٣٧٩٢.٢٧	١٦.٨٧	٣٣.١٠	٥٠.٣٧
١٩٩٥	١٠٥٥٧.٠٢	٢٠٥٥٠.٧٩	٣٢٠٣٦.٧٠	٦٢٩١٧.٢٣	١٦.٧٨	٣٢.٦٦	٥٠.٩٢
١٩٩٦	١٠١٨٠.٣٤	٢٣٨٩٦.٧٦	٣٦٤٨٨.٨٩	٧٠٥٦٥.٩٨	١٤.٤٣	٣٣.٨٦	٥١.٧١
١٩٩٧	١٠٨٦١.٨٣	٢٧٢٨٢.١٠	٤٠٢٢٨.٦٩	٧٨٣٧٢.٦١	١٣.٨٦	٣٤.٨١	٥١.٣٣
١٩٩٨	١٢٠٥٩.٠٧	٢٦٦٣٣.٩٢	٤٢٤٤٩.٨٨	٨١١٤٢.٨٨	١٤.٨٦	٣٢.٨٢	٥٢.٣١
١٩٩٩	١٢٦٠٣.٤٦	٢٦٦٦٧.٠١	٤٥٧٧٨.٢٧	٨٥٠٤٨.٧٣	١٤.٨٢	٣١.٣٥	٥٣.٨٣
٢٠٠٠	١٢٤٣٢.١٦	٢٩٩٠٢.٥٤	٤٧٤٧٨.١٧	٨٩٨١٢.٨٨	١٣.٨٤	٣٣.٢٩	٥٢.٨٦
٢٠٠١	١٠٨٧٩.٤٣	٢٨٩٩٤.٩١	٤٥٨١٥.٥١	٨٥٦٨٩.٨٥	١٢.٧٠	٣٣.٨٤	٥٣.٤٧
٢٠٠٢	١٠١٥٣.٢٨	٢٧٧٢٠.٥٣	٤٣١٠٨.٠٥	٨٠٩٨١.٨٥	١٢.٥٤	٣٤.٢٣	٥٣.٢٣
٢٠٠٣	٩١١٠.٠٢	٢٣٩٧١.٣٤	٣٦٢١٦.٦٦	٦٩٢٩٨.٠٢	١٣.١٥	٣٤.٥٩	٥٢.٢٦
٢٠٠٤	١٠٤٢١.٩٣	٢٧٥٠٨.٥٠	٣٦٥٥٩.١٠	٧٤٤٨٩.٥٤	١٣.٩٩	٣٦.٩٣	٤٩.٠٨
٢٠٠٥	١٢٨٩٥.٩٢	٣٣١٠٣.٢٨	٤٣٧٩٧.٢١	٨٩٧٩٦.٤٠	١٤.٣٦	٣٦.٨٦	٤٨.٧٧
٢٠٠٦	١٤٢٦١.٩٦	٣٨٩٥٣.٦٦	٤٨١٤٩.٦٧	١٠١٣٦٥.٢٩	١٤.٠٧	٣٨.٤٣	٤٧.٥٠
٢٠٠٧	١٧٧٣٦.٥٤	٤٦٣٤٣.٧٣	٦١٩٧٦.٨٧	١٢٦٠٥٧.١٤	١٤.٠٧	٣٦.٧٦	٤٩.١٧
٢٠٠٨	٢٠٨١٩.٨٤	٥٩٦٩٣.٢٢	٧٦٩٢٨.٦٠	١٥٧٤٤١.٦٦	١٣.٢٢	٣٧.٩١	٤٨.٨٦
٢٠٠٩	٢٤٤٣٢.٠١	٦٧٣٢٣.٥٣	٨٧٥٢٩.٣٢	١٧٩٢٨٤.٨٧	١٣.٦٣	٣٧.٥٥	٤٨.٨٢
٢٠١٠	٢٨٦٣٢.٣٨	٧٦٨٠١.٩٢	٩٩٢٢٦.١٩	٢٠٤٦٦٠.٤٩	١٣.٩٩	٣٧.٥٣	٤٨.٤٨
٢٠١١	٣٢٠٥٢.٠٥	٨٣٠٨٥.٨٥	١٠٥٦٥١.٥٤	٢٢٠٧٨٩.٤٤	١٤.٥٢	٣٧.٦٣	٤٧.٨٥

٢٠١٢	٣١١٧٢.٩٢	١٠٨٥٤٢.٨١	١٤٣١٦٥.٥٨	٢٨٢٨٨١.٣١	١١.٠٢	٣٨.٣٧	٥٠.٦١
٢٠١٣	٣٠٥٢٩.٥٦	١٠٨٠٠٩.٠١	١٤١٦٢٤.٠١	٢٨٠١٦٢.٥٨	١٠.٩٠	٣٨.٥٥	٥٠.٥٥
٢٠١٤	٣٤١٢٠.٧٢	١٢٠٠٤٩.٦٠	١٥٧٤٥٩.٥٦	٣١١٦٢٩.٨٨	١٠.٩٥	٣٨.٥٢	٥٠.٥٣
٢٠١٥	٣٦٢٠٤.٦٧	١١٦٣٩٢.٦١	١٦٨٩٤٩.٦١	٣٢١٥٤٦.٨٩	١١.٢٦	٣٦.٢٠	٥٢.٥٤
٢٠١٦	٣١٨٠٧.٠٠	٨٧٧١٣.٣٦	١٤٧٢٤٢.٩٩	٢٢٦٧٦٣.٣٥	١١.٩٢	٣٢.٨٨	٥٥.٢٠
٢٠١٧	٢٢٤١١.٨٥	٦٥٨٥٩.٦٥	١٠٣٤٦١.٧٩	١٩١٧٣٣.٢٩	١١.٦٩	٣٤.٣٥	٥٣.٩٦
٢٠١٨	٢٨٠٣٤.٥٦	٨٧٦٢٢.٧٣	١٢٨٢٦٨.٣٥	٢٤٣٩٢٥.٦٤	١١.٤٩	٣٥.٩٢	٥٢.٥٩
٢٠١٩	٢٧٥٨٠.٢٤	١٠٦٠٢٣.٥١	١٨٥٤٥٢.٢٢	٣١٩٠٥٥.٩٧	٨.٦٤	٣٣.٢٣	٥٨.١٣
٢٠٢٠	٢٦٩٨٩.٤٣	١٤٧٠٤١.٣٦	٢٢٣٥٦١.٩١	٣٩٧٥٩٢.٧٠	٦.٧٨	٣٦.٩٨	٥٦.٢٤

المصدر : https://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/tableView.aspx

النسب محسوبة من قبل الباحث